

GC(57)/13

١١ تموز/يوليه ٢٠١٣

توزيع عام

عربي

الأصل: انكليزي

المؤتمر العام

الدورة العادية السابعة والخمسون

البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت

(الوثيقة GC(57)/1 وإضافتها Add.1)

تعيين مراجع الحسابات الخارجي

١- ستنتهي فترة عمل مراجع الوكالة الخارجي الحالي - وهو المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند- لدى استكمال عملية مراجعة البيانات المالية للوكالة لعام ٢٠١٣. لذا سيكون لزاماً على المؤتمر العام، في دورته العادية المقبلة، أن يعيّن مراجعاً خارجياً يتولى مراجعة البيانات المالية للوكالة للسنتين الماليتين ٢٠١٤ و٢٠١٥.

٢- وكانت الدول الأعضاء قد دُعيت - في مذكرة الأمانة 2013/ Note 1، المؤرخة ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ (الملحق ١) - إلى تسمية المرشحين، في موعد أقصاه ١ شباط/فبراير ٢٠١٣، لكي ينظر المؤتمر العام في تلك الترشيحات أثناء دورته العادية لعام ٢٠١٣. وأوضحت المذكرة أن الترشيحات ينبغي أن تتضمن ما يلي: السيرة الذاتية للمرشح؛ وتفاصيل الأنشطة الوطنية والدولية التي يضطلع بها مكتب مراجع الحسابات العام في الدولة العضو التي تتقدم بالترشيح؛ وتوضيح لنطاق أنشطة المراجعة المتوقع تنفيذها ولتخصصات المراجعة التي قد تعود بالفائدة على الوكالة؛ وعرض لنهج مراجعة الحسابات؛ وعدد ومستوى الموظفين المزمع إشراكهم في المراجعة؛ وعرض لأتعاب مراجعة الحسابات المقترحة (معبّراً عنها باليورو) وتقدير العدد الإجمالي لشهور عمل المراجعين التي ستُخصّص لمراجعة البيانات المالية للوكالة لعامي ٢٠١٤ و٢٠١٥.

٣- وفي الموعد النهائي المحدد في ١ شباط/فبراير ٢٠١٣، كانت الأمانة قد تلقت ترشيح المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند (الملحق ٢). ولم تقدّم أي ترشيحات أخرى إلى الأمانة. ويتضمّن الملحق ٣ ملخصاً لتفاصيل ترشيح المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند.

٤- وفي ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣، نظر مجلس المحافظين في هذه المعلومات واتفق على أن يوصي المؤتمر العام بتعيين المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند مراجعاً خارجياً يتولى مراجعة البيانات المالية للوكالة للسنتين الماليتين ٢٠١٤ و٢٠١٥.

الإجراء الموصى به

٥- قد يرغب المؤتمر العام في تأييد توصية المجلس الواردة في الفقرة ٤ أعلاه.

2013/Note 1

مذكرة من الأمانة

تتشرف الأمانة بإحاطة الدول الأعضاء علماً بأن فترة العمل الحالية للمراجع الخارجي للوكالة (أي المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند – CAG) تنتهي باستكمال مراجعة البيانات المالية للسنة المالية ٢٠١٣. وسيكون لزاماً على المؤتمر العام، في دورته العادية السابعة والخمسين، التي ستعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أن يعين مراجعاً خارجياً جديداً لمراجعة البيانات المالية عن السنتين الماليتين ٢٠١٤ و٢٠١٥. وقد جرت العادة على أن يكون التعيين لمدة سنتين، ولكن يجوز تمديده.

والدول الأعضاء مدعوة إلى تسمية المرشحين الذين تودّ من المؤتمر العام أن يقوم، في دورته العادية السابعة والخمسين، بالنظر في أمر تعيين أحدهم مراجعاً خارجياً للوكالة. ومرفق بهذه الوثيقة النص الكامل للمادة الثانية عشرة من اللائحة المالية للوكالة والاختصاصات الإضافية لتنظيم عمليات مراجعة البيانات المالية للوكالة.

وينبغي أن تشمل الترشيحات على ما يلي:

(أ) سيرة ذاتية للمرشح وتفاصيل عن الأنشطة الوطنية والدولية التي يضطلع بها مكتب المراجع العام، مع بيان لنطاق أنشطة المراجعة المتوقع تنفيذها ولتخصصات المراجعة التي قد تعود بالفائدة على الوكالة؛

(ب) وعرض لنهج المراجعة، وعدد ومستوى الموظفين المزمع إشراكهم في المراجعة؛

(ج) وأتعاب المراجعة المقترحة (معبّراً عنها باليورو)، وتقدير للعدد الإجمالي لأشهر عمل المراجعين التي ستخصص لمراجعة البيانات المالية عن عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥.

وينبغي أن تشمل أتعاب المراجعة المقترحة الرواتب المتعلقة بالمراجعة، وتكاليف أعمال السكرتارية والأعمال الداعمة الأخرى، وتكاليف السفر، ونفقات إعاشة المراجع الخارجي ومعاونيه. كما يتعيّن أن تغطي تكاليف السفر الانتقال من مكتب المراجع العام إلى المقر الرئيسي للوكالة في فيينا، وإلى مكاتب الوكالة الأخرى إذا ما ارتئي أن ذلك ضروري لأغراض المراجعة.

وينبغي أن تصل الترشيحات إلى المدير العام للوكالة في أقرب وقت ممكن، وفي موعد غايته ١ شباط/فبراير ٢٠١٣ على أي حال، حتى يتسنى إتاحة وقت كافٍ لأي استفسارات إضافية والقيام بعد ذلك بإحالة اقتراح من مجلس المحافظين بهذا الشأن كي ينظر فيه المؤتمر العام في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وسوف يسرّ شعبة الميزانية والمالية التابعة للوكالة أن تقدّم أي معلومات أو إيضاحات إضافية قد تكون مطلوبة.



٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣

المادة الثانية عشرة - المراجعة الخارجية

تعيين المراجع الخارجي

القاعدة ١٢-٠١

يُعيّن المؤتمر العام، لمدة يحددها هو، مراجعاً خارجياً، يكون مراجعاً عاماً (أو موظفاً يمارس وظيفة مماثلة) في إحدى الدول الأعضاء.

مدة خدمة المراجع الخارجي

القاعدة ١٢-٠٢

إذا توقف المراجع الخارجي عن شغل وظيفته كمراجع عام (أو عن ممارسة وظيفة مماثلة) في بلده، تنتهي بناءً على ذلك ممارسته لوظيفته كمراجع خارجي ويخلفه كمراجع خارجي خليفته كمراجع عام. ولا يجوز في غير هذه الأحوال إبعاد المراجع الخارجي أثناء ممارسته لوظيفته، إلا عن طريق المؤتمر العام.

إجراء المراجعة

القاعدة ١٢-٠٣

رهنأ بأيّ توجيه خاص يصدره المؤتمر العام أو المجلس، تُجرى كلّ مراجعة للحسابات يُطلب من المراجع الخارجي القيام بها وفقاً للاختصاصات الإضافية المبينة في مرفق هذه اللائحة.

مسؤولية المراجع الخارجي

القاعدة ١٢-٠٤

يكون المراجع الخارجي مستقلاً تماماً ومسؤولاً ومسؤولية كاملة عن إجراء المراجعة.

التدقيقات المحددة

القاعدة ١٢-٠٥

يجوز للمؤتمر العام وللمجلس مطالبة المراجع الخارجي بإجراء بعض التدقيقات المحددة وإصدار تقارير منفصلة بالنتائج.

تقديم تسهيلات للمراجع الخارجي

القاعدة ١٢-٠٦

يقدم المدير العام للمراجع الخارجي التسهيلات المطلوبة للقيام بالمراجعة.

استخدام المراجعين المحليين

القاعدة ١٢-٠٧

كلما اقتضى الأمر إجراء تدقيق محلي أو تدقيق خاص، يجوز للمراجع الخارجي أن يستعين بخدمات أيّ مراجع عام وطني يكون مستوفياً للشروط المطلوبة لتعيينه مراجعاً خارجياً، أو أن يستعين بخدمات مراجعين تجاريين عموميين ذوي سمعة طيبة.

إحالة تقرير المراجعة

القاعدة ١٢-٠٨

يُحال تقرير المراجع الخارجي إلى المجلس لإبداء ملاحظاته عليه، ثم يحيل المجلس التقرير إلى المؤتمر العام وفقاً للقاعدة ٣-١١. ويكون ممثّل عن المراجع الخارجي حاضراً عندما يبدأ المجلس أو أيّ جهاز تابع له النظر في تقرير المراجع الخارجي. وبالإضافة إلى ذلك، يتخذ المدير العام الترتيبات من أجل حضور ممثّل للمراجع الخارجي عندما ينظر المجلس أو المؤتمر العام في التقرير فيما بعد، إذا طلبت ذلك دولة عضو، أو إذا استصوب المدير العام نفسه ذلك، أو إذا اعتبر المراجع الخارجي ذلك ضرورياً.

اختصاصات إضافية لتنظيم مراجعة حسابات الوكالة الدولية للطاقة الذرية

١- يقوم المراجع الخارجي بمراجعة حسابات الوكالة، بما فيها جميع الصناديق الاستثمارية والصناديق الخاصة، بالشكل الذي يراه ضرورياً لكي يقتنع:

- (أ) بأنّ الكشوف المالية مطابقة لدفاتر الوكالة وسجلاتها؛
- (ب) وبأنّ المعاملات المالية المسجلة في الكشوف قد تمت وفقاً للقواعد المالية واللائحة المالية والأحكام الخاصة بوضع الميزانية وغير ذلك من التوجيهات المنطبقة؛
- (ج) وبأنّه قد تمّ التحقق من الأوراق المالية ومن الأموال المودعة في المصارف والموجودة في صندوق الوكالة، إما بشهادة أتت مباشرة من الجهات الوديعة لأموال الوكالة أو عن طريق العدّ الفعلي.

٢- رهنأً بأحكام اللائحة المالية، يكون المراجع الخارجي الحَكَم الوحيد فيما يختصّ بالقبول الكامل أو الجزئي للتصديقات الصادرة عن المدير العام أو من ينوب عنه، ويجوز له إجراء ما يراه من عمليات تدقيق وتمحيص مفصلة بشأن كافة السجلات المالية، بما في ذلك السجلات المتعلقة باللوازم والمعدات والموادّ التي تكون في حوزة الوكالة أو التي تكون الوكالة مسؤولة عنها.

٣- للمراجع الخارجي أن يُخضع للاختبار عوليةً المراجعة الداخلية. وله أن يضع ما يراه ضرورياً من تقارير في هذا الشأن تُرفع إلى المجلس أو إلى المدير العام لإحالتها، حسب الاقتضاء، إلى المؤتمر العام.

٤- يؤدّي المراجع الخارجي والموظفون العاملون تحت إشرافه القَسَم الذي يعتمده المجلس. وعلى إثر ذلك يصبح في وسعه أن يُطلع، في كل الأوقات المناسبة، على جميع دفاتر الحسابات والسجلات التي يرى أنها لازمة للقيام بالمراجعة. أمّا المعلومات السريّة المحفوظة في سجلات الأمانة، والتي يحتاج إليها المراجع الخارجي لأغراض المراجعة، فتتاح له إذا وجّه طلباً بشأنها إلى المدير العام. وإذا رأى المراجع الخارجي أن من واجبه أن يسترعي انتباه المجلس أو انتباه المؤتمر العام إلى أمرٍ ما تتسم الوثائق المتعلقة به كلّها أو بعضها بالسريّة، فعليه أن يتجنّب الاقتباس المباشر منها.

٥- يجوز للمراجع الخارجي، بالإضافة إلى مراجعة الحسابات، أن يبدي ما يراه ضرورياً من ملاحظات بشأن كفاءة الإجراءات المالية ونظام المحاسبة، والضوابط المالية الداخلية، وبصفة عامة بشأن الآثار المالية للممارسات الإدارية.

٦- إلّا أنّه لا يجوز للمراجع الخارجي بأي حال أن يُضَمّن تقريره عن مراجعة الحسابات أيّ انتقاد إلّا بعد أن يتيح أولاً للمدير العام فرصة لشرح الموضوع محلّ الملاحظة. وأيّ اعتراض بشأن أيّ بند يثيره المراجع أثناء تدقيق الحسابات يتمّ إبلاغه على الفور إلى المدير العام أو إلى مدير شعبة الميزانية والمالية.

٧- يُعدّ المراجع الخارجي تقريراً عن الحسابات يتضمّن ما يلي:

- (أ) طبيعة عملية التدقيق التي أجراها، ومدى وطبيعة أي تغييرات هامة أدخلها على هذا التدقيق، بما في ذلك ما إذا كان قد حصل على جميع المعلومات والتفسيرات التي طلبها؛
- (ب) والأمور التي تؤثر على اكتمال الحسابات أو دقّتها، مثل:
- ١' المعلومات اللازمة لتفسير المراجعة تفسيراً صحيحاً؛
- ٢' وأيّ مبالغ ينبغي أن تكون قد وردت ولكنها لم تسجّل في الحساب؛
- ٣' والمصروفات غير المدعّمة بوثائق كافية لتبريرها.

(ج) والأمور الأخرى التي ينبغي أن تُعرض على نظر المجلس، وحسب الاقتضاء على نظر المؤتمر العام، مثل:

- ١' حالات الاحتيال أو احتمال الاحتيال؛
- ٢' وتبديد أموال الوكالة أو غيرها من الأصول أو إنفاقها على نحو غير سليم (بصرف النظر عن أن حسابات المعاملات قد تكون سليمة)؛
- ٣' والمصروفات التي يُحتمل أن تُلزم الوكالة بمزيد من التكاليف على نطاق كبير؛
- ٤' وأي عيب في النظام العام أو في القواعد التفصيلية التي تنظم الرقابة على المقبوضات والمصروفات، أو على اللوازم والمعدات والمواد التي تكون في حوزة الوكالة أو التي تكون الوكالة مسؤولة عنها؛
- ٥' والإنفاق الذي لا يتطابق مع أغراض الاعتماد المعني، مع مراعاة المناقشات المرخص بها وفقاً للأصول بين أبواب الميزانية؛
- ٦' والإنفاق الذي يتجاوز الاعتمادات، بعد تعديلها بالمناقشات المرخص بها وفقاً للأصول بين أبواب الميزانية؛
- ٧' والإنفاق الذي لا يتطابق مع التفويض الناظم له.

(د) وصحة السجلات أو عدم صحتها، حسبما يثبتته جرد الموجودات والتدقيق في السجلات التي تدون فيها اللوازم والمعدات والمواد التي تكون في حوزة الوكالة أو التي تكون الوكالة مسؤولة عنها؛

(هـ) والمعاملات التي تمت في سنة مالية سابقة وتم الحصول على مزيد من المعلومات بشأنها، أو أي معاملة تتم في سنة مالية لاحقة ويبدو من المستصوب التذكير بإخطار المجلس أو المؤتمر العام بها.

٨- يبدي المراجع الخارجي، أو من قد يسميهم من الموظفين، رأيه في الكشوف المالية ويوقع على هذا الرأي، مع مراعاة ما يلي:

- تحديد الكشوف المالية التي تم تدقيقها؛
- وتوضيح نطاق ومدى إجراءات المراجعة؛

ويحدّد في هذا الرأي ما يلي حسب الاقتضاء:

(أ) ما إذا كانت الكشوف المالية تعرض على نحو أمين الوضع المالي للوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى نهاية السنة المالية ونتائج العمليات التي اضطلعت بها في تلك السنة؛

(ب) ما إذا كانت الكشوف المالية قد أُعدت وفقاً للمبادئ المحاسبية المقررة؛

(ج) ما إذا كان قد تم تطبيق المبادئ المحاسبية على أساس يتفق مع الأساس المعمول به في السنة المالية السابقة؛

(د) ما إذا كانت المعاملات قد تمت وفقاً لللائحة المالية والتفويض التشريعي.

٩- ليس من سلطة المراجع الخارجي أن يرفض بنوداً في الحسابات، ولكن عليه أن يسترعي اهتمام المدير العام إلى أي معاملة تساوره شكوك بشأن قانونيتها أو سلامتها، كي يتخذ الإجراء اللازم بشأنها.

سُلّم باليد

الرقم: VIEN/110/10/2013

٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣

تهدي البعثة الدائمة للهند لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية تحياتها إلى الوكالة، ويشرفها أن تشير إلى المذكرة الشفوية للبعثة رقم VIEN/110/10/2013 المؤرخة ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، وأن تبعث طيه نسخاً مطبوعة من أوراق ترشيح المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند لتعيينه كمراجع خارجي للوكالة لمدة ثانية عن الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥.

وتغتتم البعثة الدائمة للهند هذه الفرصة كي تعرب مجدداً للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن أسمى آيات تقديرها.

[توقيع]

[ختم]

السيد يوكيا أمانو
المدير العام
للوكالة الدولية للطاقة الذرية

**اقتراح لتجديد تقديم خدمات
المراجعة الخارجية عن السنتين
الماليتين ٢٠١٤ و ٢٠١٥**

المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند

المحتويات

القسم ألف

السيرة الذاتية للسيد فينود راي، المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند
معلومات عامة عن المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند

ألف- منصبه الرسمي وموجز عن سجله

باء- دوره ووظائفه

جيم- تعيينه ومدة ولايته وإبعاده

دال- الميزانية وبرنامج العمل

الأنشطة الوطنية

ألف- بصفته مراجع حسابات لدى منظمات القطاع العام الوطنية

باء- بصفته عضواً تابعاً لهيئات وطنية معنية بوضع المعايير

الأنشطة الدولية

ألف- بصفته مراجعاً لحسابات المنظمات الدولية

باء- بصفته عضواً في هيئات دولية معنية بوضع المعايير

مدى أنشطة المراجعة المتوخاة

ألف- نطاق المراجعة

تخصصات المراجعة

ألف- الإلمام بميدان الطاقة الذرية:

دراية بالمراجعة في المؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات

باء- المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام تخطيط الموارد في المؤسسة؛ أوجه الترابط الحاسمة

القسم باء

نهج المراجعة

- ألف- مقدّمة
- باء- إطار المعايير
- جيم- عملية المراجعة
- دال- التعاون مع مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية
- هاء- تقييم الضوابط الرقابية الداخلية
- واو- ضمان ومراقبة الجودة
- زاي- الإطار القيمي والمعرفي
- حاء- الحفاظ على سرية العملاء

عدد ومستوى الموظفين المزمع إشراكهم في المراجعة

- ألف- الموارد البشرية في المؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات
- باء- الفريق الأساسي لإدارة المراجعة في الوكالة
- جيم- بناء الكفاءة المهنية الداخلية
- دال- القدرة على المراجعة في المنظمات الدولية
- هاء- نظام الاتصالات المستخدم داخل المنظمة

القسم جيم

الاقتراح المالي

أتعاب المراجعة وأشهر عمل المراجعين

ملاحظات إيضاحية

تحليل تكاليفنا فيما يتعلق ببرنامج العمل المقترح

المختصرات المستخدمة في الوثيقة

القسم ألف

السيرة الذاتية للسيد فينود راي، المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند

تولى السيد فينود راي منصب المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ولدى السيد راي خبرة طويلة اكتسبها من العمل في وظائف متنوعة داخل الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات. وكانت الوظيفة الأخيرة التي شغلها هي منصب أمين في وزارة المالية، حكومة الهند، حيث كان مسؤولاً عن إدارة قطاع الخدمات المالية. وكان مديراً في مجالس إدارة شركات متنوعة بالقطاعات العام والخاص، ومنها البنك الحكومي الهندي وشركة التأمين على الحياة في الهند. وكان السيد راي أيضاً الأمين الرئيسي (للشؤون المالية) في حكومة ولاية كيرالا، كما تولى مناصب عليا في حكومة الهند بوزارتي التجارة والدفاع.

ومن المسؤوليات التي تولها السيد راي على الساحة الدولية، رئاسته لفريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة، وعضويته في المجلس التنفيذي للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبية (منظمة الإنتوساي). ويتولى مسؤولية توجيه لجنة تبادل الخبرات والمعلومات ومجموعة العمل المعنية بمراجعة تكنولوجيا المعلومات بصفته رئيساً لهذين المحفلين. وهو عضو أيضاً في لجنة المعايير المهنية وفي اللجنة الفرعية لمراجعة الامتثال واللجنة الفرعية لمراجعة الأداء التابعة للإنتوساي وكذلك في مجموعة عمل الإنتوساي للمراجعة البيئية وفريق عملها المعني باستراتيجية الاتصال. وقد كان السيد راي، حتى عهد قريب، يتولى منصب الأمين العام للمنظمة الآسيوية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (منظمة الأوسوساي) وما زال عضواً في مجلسها التنفيذي.

والسيد فينود راي (المولود في ٢٣ أيار/مايو ١٩٤٨) حائز لشهادة الماجستير في الاقتصاد من كلية الاقتصاد في دلهي التابعة لجامعة دلهي، وشهادة الماجستير في الإدارة العامة من جامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية.

وهو لاعب تنس ممتاز ومن اهتماماته الأخرى الاعتناء بالحدائق والرحلات وتسلق الجبال.

معلومات عامة عن المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند

ألف- منصبه الرسمي وموجز عن سجله

المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند هو الرئيس المفوض للمؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات. وهو مسؤول يتولى منصبه بحكم الدستور، لذلك فهو ليس جزءاً من السلطة التشريعية ولا السلطة التنفيذية. ويسهر على أن تتصرف مختلف السلطات التابعة للحكومة في جميع الشؤون المالية وفق الدستور والقوانين والقواعد الموضوعة في إطاره. ويكفل دستور الهند والقوانين الموضوعة بموجبه بشكل تام استقلالية هذا المنصب التنفيذية والمالية.

وقد أنشئ منصب المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند في عام ١٨٦٠ وله سجل ممتد منذ ١٥٠ عاماً. وقد مُنح وضعه الدستوري الحالي عندما سُنّ دستور الهند في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٥٠.

باء- دوره ووظائفه

يُعتبر المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند، إلى جانب السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية، أحد الدعائم الأربع المحددة لنظام الحكم في الهند. ويكمن دوره الرئيسي في ضمان المساءلة ضمن عملية الإدارة الرشيدة، وهو مسؤول عن مراجعة الحسابات وما يتصل بذلك من أنشطة على جميع المستويات الحكومية الثلاثة، أي الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والسلطات المحلية.

جيم- تعيينه ومدة ولايته وإبعاده

المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند هو رئيس إدارة المراجعة والحسابات الهندية ولا يتبع للسلطة التشريعية ولا للسلطة التنفيذية، بل هو سلطة دستورية مستقلة.

ويعيّن الرئيس الهندي بموجب تفويض رسمي يحمل توقعه وختمه، كما إنه مُلزم، بموجب اليمين التي يؤديها لتولي منصبه، باحترام الدستور والقوانين الصادرة بمقتضاه. وبناءً على ذلك، فإن ولائه يكون للدستور وحده.

وينص الدستور على ولاية مدتها ست سنوات بالنسبة للمراقب المالي ومراجع الحسابات العام أو إلى أن يبلغ خمسة وستين عاماً، أيهما أسبق.

ولا يمكن إبعاده عن منصبه إلا في حال ثبوت سوء تصرفه أو عجزه عن أداء مهامه، بعد خطاب يوجّه من قِبَل البرلمان بكلام مجاسيه، مدعوماً بأغلبية ثلثي أعضاء كلا المجلسين.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن السمات البارزة التي تكفل استقلاليته هي ما يلي:

- لا يمكن تغيير الراتب الذي يتقاضاه ولا تعديل شروط خدمته لغير صالحه بعد تعيينه.
- لا يحقّ له شغل منصب آخر في حكومة الهند أو أيّ من حكومات الولايات بعد تقاعده.
- لا تُحدّد صلاحياته الإدارية ولا شروط خدمة الموظفين التابعين له من قِبَل رئيس الهند إلا بعد التشاور معه.
- يتحمّل الصندوق الموحد للهند النفقات الخاصة بمنصبه ولا تخضع هذه النفقات لتصويت في البرلمان، مما يُكسبه استقلالية مالية.
- هو مستقل عن البرلمان والسلطة التنفيذية معاً، كما يُعتبر أداة رئيسية لتفعيل المساءلة في الحكومة. ويتم إبلاغ الاستنباطات الرئيسية المنبثقة من مراجعته سنوياً في تقرير واحد أو أكثر من تقارير المراجعة التي تُحال إلى السلطة التشريعية. وينص القانون الذي ينظم وظيفة المراقب المالي ومراجع الحسابات العام على وجه التحديد على أن المراقب المالي ومراجع الحسابات العام وحده هو من يحدّد نطاق المراجعة ومداه.

ولا يتبع المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند لأي سلطة. وتُعرض تقارير المراجعة التي يعدها المراقب المالي ومراجع الحسابات العام على الرئيس أو محافظ الولاية، الذي يعمد إلى عرضها على برلمان الولاية أو السلطة التشريعية للولاية. وتُحال هذه التقارير بعددٍ للمناقشة من قِبَل اللجان البرلمانية المنشأة لذلك الغرض.

والمراقب المالي ومراجع الحسابات العام غير ملزم بتقاسم تقارير المراجعة الخاصة بالمنظمات الدولية مع البرلمان الوطني أو مع الحكومة، كما أن التزاماته الدولية مستقلة عن التزاماته الوطنية. وهو ما يكفل أيضاً انعدام التضارب في المصالح بين مهامه الدستورية الوطنية ومسؤولياته كمراجع خارجي لحسابات المنظمات الدولية.

دال- الميزانية وبرنامج العمل

كما سبق ذكره آنفاً، يتكفل الصندوق الموحد في الهند (وهو المورد الرئيسي للحكومة في الهند) بميزانية منصب المراقب المالي ومراجع الحسابات العام، ولا تخضع هذه الميزانية لتصويت من جانب البرلمان.

والمراقب المالي ومراجع الحسابات العام حُر في تحديد برنامج عمله. غير أن ذلك لا يحول دون تقديم السلطة التنفيذية طلبات إلى المراقب المالي ومراجع الحسابات العام تقترح فيها مسائل تتعلق بالمراجعة، وقد يأخذ بها المراقب المالي ومراجع الحسابات العام أو لا يأخذ بها بحسب تقديره وحده.

والمادة ٢٣ من قانون ١٩٧١ الخاص بالمراقب المالي ومراجع الحسابات العام (المهام والصلاحيات وشروط الخدمة) تخول المراقب المالي والمراجع العام للحسابات تحديد نطاق مراجعته. ولا يمكن بالتالي لأي سلطة خارجية أن تُملي عليه نطاق المراجعة ومداهما أو أن تؤثر فيهما بأي شكل من الأشكال.

كما تُجيز القاعدة ١٣ من لوائح المراجعة والحسابات أن يكون المراقب المالي ومراجع الحسابات العام هو السلطة الوحيدة التي تحدد نطاق ومدى المراجعة التي يجريها شخصياً أو تجريها جهة أخرى بالنيابة عنه. ومثل هذه السلطة لا تُقيدها أي اعتبارات أخرى غير اعتبارات الحرص على تحقيق أهداف المراجعة.

وخلال ممارسته لولايته، يقوم المراقب المالي ومراجع الحسابات العام بمراجعات تصنّف عموماً ضمن فئات المراجعة المالية، ومراجعة الامتثال، ومراجعة الأداء.

وينطوي نطاق المراجعة على تقييم الضوابط الداخلية في الكيانات الخاضعة للمراجعة. ويجوز القيام بهذا التقييم إما كجزء لا يتجزأ من مكونات المراجعة أو كمهمة مراجعة قائمة بذاتها.

ويجوز للمراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند، بالإضافة إلى ذلك، أن يقرّر إجراء أي مراجعة أخرى لمعاملة أو لبرنامج أو لمنظمة ما من أجل الوفاء بولايته وتحقيق أهداف المراجعة.

وتجدر الإشارة إلى أن السلطة التنفيذية لا تملك أي سلطة توجيهية فيما يتعلق بأداء ولاية المراجعة المخولة للمراقب المالي ومراجع الحسابات العام. وهذا الأخير غير ملزم بإجراء أي مراجعة أو تعديلها أو الامتناع عن إجراءاتها أو إلغائها أو تعديل استنباطات واستنتاجات وتوصيات منبثقة من المراجعة على ضوء أي توجيهات تُرد إليه من أي سلطة.

الأنشطة الوطنية

ألف- بصفته مراجع حسابات لدى منظمات القطاع العام الوطنية

كما ورد ذكره آنفاً، فإن المراقب المالي ومراجع الحسابات العام مسؤول عن مراجعة حسابات الحكومة والأنشطة ذات الصلة التي تنطوي على ما يلي:

- جميع الإدارات والمكاتب التابعة للحكومة الهندية بما فيها الالتزامات التجارية الخاصة بالإدارات، مثل السكك الحديدية والبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية الهندية.
- جميع الإدارات التابعة لحكومات الولايات؛ وتتمتع الولايات باستقلالية مالية ولديها ميزانيات منفصلة.
- أكثر من ١٦٠٠ منشأة تجارية عامة حكومية خاضعة لرقابة الحكومة الاتحادية ولحكومات الولايات.
- أكثر من ٣٥٠ هيئة وسلطة مستقلة غير تجارية خاضعة لرقابة الحكومة الاتحادية ولحكومات الولايات.
- أكثر من ٤٨٠٠ هيئة وسلطة يمول الشقّ الأعظم من أنشطتها من الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات.
- أكثر من ٣٠٠٠ هيئة محلية ضخمة ومتوسطة الحجم مسؤولة عن أنشطة البلديات.

ويراجع المراقب المالي ومراجع الحسابات العام كلاً من الإيرادات والنفقات، وينطوي نطاق المراجعة على المراجعة المالية ومراجعة الأداء ومراجعة الامتثال. ولدينا خبرة ومعرفة طويلة وعميقة في إجراء كل أنواع المراجعة. ويتجلى ذلك في عدد تقارير المراجعة وغير ذلك من منتجات المراجعة التي يعدّها سنوياً المراقب المالي ومراجع الحسابات العام. ويصدر المراقب المالي ومراجع الحسابات العام، في المتوسط، ٦٥٠ شهادة مراجعة مالية و ١٥٠ شهادة لمراجعة الامتثال فيما يتصل بحسابات الحكومة الاتحادية ومعاملاتها، كما يصدر ٨٥٠٠ شهادة مراجعة مالية و ٢٠٠٠ شهادة لمراجعة الامتثال فيما يتعلق بحكومات الولايات وأقاليم الاتحاد. ويتولى المراقب المالي ومراجع الحسابات العام إعداد نحو ١٣ تقريراً من تقارير مراجعة الامتثال فيما يتعلق بحسابات الحكومة الاتحادية لعرضها على البرلمان، و ٧٠ تقريراً من تقارير المراجعة المتعلقة بحسابات حكومات الولايات وأقاليم الاتحاد لعرضها على سلطاتها التشريعية. وخلال الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، تمت الموافقة على ١٩٣ تقريراً من تقارير مراجعة الأداء تضمّنت ١٦٠٢ توصية إلى الكيانات التي قمنا بمراجعتها على المستوى الاتحادي ومستوى الولايات على حد سواء.

باء- بصفته عضواً تابعاً لهيئات وطنية معنية بوضع المعايير

يؤدي المراقب المالي ومراجع الحسابات العام دوراً حيوياً في الهيئات البارزة التالية المعنية بوضع المعايير في الهند:

المعهد الهندي للمحاسبين القانونيين

الموظف الذي يعينه المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند هو عضو في المجلس التنفيذي التابع للمعهد الهندي للمحاسبين القانونيين.

معهد مراجعي الحسابات العموميين في الهند

المراقب المالي ومراجع الحسابات العام هو أيضاً رئيس معهد مراجعي الحسابات العموميين في الهند. وهذا المعهد مؤسسة فريدة من نوعها مخصصة لدعم قضية المراجعة العامة في الهند، لذلك فهو يعمل على نحو وثيق للغاية مع المؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات، أي مع المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند.

المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة الحكومية

أنشأ المراقب المالي والمراجع العام للحسابات المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة الحكومية (www.gasab.gov.in) بغرض تحديد المعايير الحكومية الهندية لإعداد التقارير المالية، التي تكيف المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام التراكمية وفقاً للمتطلبات الهندية. وقد أصدر المجلس المذكور أيضاً توجيهات بشأن "مراجعة الكشوف المالية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام" لمساعدة فرق المراجعة على إجراء مراجعات مالية للوكالات الدولية التي اعتمدت المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أو التي هي بصددها اعتمادها.

اللجنة الاستشارية الوطنية المعنية بمعايير المحاسبة

المراقب المالي ومراجع الحسابات العام عضو في اللجنة الاستشارية الوطنية المعنية بمعايير المحاسبة، التي تُعتبر الهيئة البارزة في الهند المعنية بفحص معايير المحاسبة التي يعدها المعهد الهندي للمحاسبين القانونيين، وهو يشارك حالياً في تحقيق التقارب بين معايير المحاسبة الهندية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

الأنشطة الدولية

ألف- بصفته مراجعاً لحسابات المنظمات الدولية

لدينا مساهمة طويلة كمراجعين خارجيين لحسابات الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات الدولية الأخرى. وينطوي ذلك على مراجعة حسابات الهيئات التالية:

- الأمم المتحدة، من عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٩
- منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٣
- المركز الدولي للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية، من عام ١٩٩٦ إلى عام ٢٠٠٤
- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٨
- منظمة الصحة العالمية، من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠١٢
- المنظمة البحرية الدولية، من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٢
- برنامج الأغذية العالمي، من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٦
- المنظمة العالمية للملكية الفكرية، من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٧
- الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٣

▪ المنظمة الدولية للهجرة، من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٥.

وقد مكنتنا هذه المساهمة الطويلة من إنشاء مجموعة متخصصة من الفنيين المحنكين في مجال مراجعة حسابات المنظمات الدولية، لديهم معرفة أساسية بالمعايير والإجراءات والنظم المالية، وغير ذلك من العمليات المتصلة بالمنظمات الدولية. ومنظومة الأمم المتحدة بصدد الانتقال في الوقت الحالي إلى نظم المحاسبة المالية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وبصفتنا مراجعين خارجيين لحسابات منظمة الصحة العالمية والمنظمة البحرية الدولية، فإننا شاركنا في تيسير انتقال هاتين المنظمتين إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وبصفتنا كذلك مراجعين خارجيين لحسابات برنامج الأغذية العالمي والمنظمة العالمية للملكية الفكرية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، فإننا نشارك في مساعدة هذه المنظمات على استيعاب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ضمن إجراءات عملها.

باء- بصفته عضواً في هيئات دولية معنية بوضع المعايير

المراقب المالي ومراجع الحسابات العام عضو ينتسب إلى المنظمات المعنية بوضع المعايير والمنظمات الدولية التالية:

فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية

هو رئيس هذا الفريق، وبالتالي فإنه يشارك عن كثب في أنشطته الرامية إلى وضع المعايير وأفضل الممارسات والتوجيهات في مجال مراجعة حسابات المنظمات الدولية.

المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (منظمة الإنتوساي)

هو عضو في المجلس التنفيذي لمنظمة الإنتوساي ورئيس لجنة تبادل الخبرات والمعلومات، ويتأسس كذلك مجموعة العمل المعنية بمراجعة تكنولوجيا المعلومات.

وهو عضو في لجنة المعايير المهنية التابعة للإنتوساي وفي لجانها الفرعية المعنية بالمراجعة المالية ومراجعة الامتثال ومراجعة الأداء. وبالإضافة إلى ذلك، فهو أيضاً عضو في غالبية اللجان/اللجان الفرعية ومجموعات عمل الإنتوساي. ومن ثم، فإنه يشارك عن كثب في الأعمال المتعلقة بوضع ومراجعة المعايير وتحديد أفضل الممارسات وإعداد الإرشادات المتصلة بمراجعة الحسابات.

المنظمة الآسيوية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (منظمة الأسوساي)

يشغل منصب رئيس منظمة الأسوساي. ويشارك عن كثب في أنشطة منظمة الأسوساي المتعلقة بالتدريب والبحوث والمنشورات في مجال المراجعة العامة للحسابات، كما يتولى تحرير مجلة المنظمة المذكورة.

الفريق العامل العالمي للمراجعين العاميين

هو عضو في هذا الفريق المختار من المراجعين العاميين الذين يجتمعون لمعالجة قضايا مراجعة الحسابات الراهنة والناشئة المثيرة للقلق والتي ظهرت بسبب تحديات جديدة، مثل العولمة والخصخصة ونمو تكنولوجيا المعلومات.

وكما سيتضح مما ذكر أعلاه، فإن المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند يحمل معه خبرة واسعة لا تقتصر على مراجعة حسابات منظمات وطنية ودولية متنوعة، بل لديه أيضاً خبرة عميقة في وضع المعايير وأفضل الممارسات، على الصعيدين الوطني والدولي معاً. وقد ساعد ذلك منظمته على أن تواكب جميع التطورات الحاصلة في المجالات المرتبطة بمراجعة الحسابات، مما أكسب معاونيه أحدث المعارف والقدرات التي تمكنهم من تقديم أفضل قيمة لعملائهم الخاضعين للمراجعة.

مدى أنشطة المراجعة المتوخاة

ألف- نطاق المراجعة

إننا ندرك مدى الاهتمام الكبير من جانب المؤتمر العام ومجلس المحافظين والهيئة الإدارية للوكالة بالإدارة الرشيدة والمساءلة والشفافية في الوكالة. وإيماننا قوي بأن المراجعة الخارجية للحسابات إذا كانت جيدة ومنظمة بدقة ومستقلة ستساهم في تحقيق إدارة أفضل وأكثر شفافية للوكالة، فتساهم بالتالي في جعلها اقتصادية وتتسم بالكفاءة والفعالية. وبعد أن وضعنا هذا الهدف الأساسي نصب أعيننا، اقترحنا مراجعة مالية ومراجعة للأداء وللامتثال. ونقترح أيضاً زيادة في جهدنا التدقيقي بالمقارنة بالتزامنا خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وذلك على ضوء الخبرة المكتسبة خلال عملنا في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وتتفق هذه المجموعة الواسعة من أنشطة المراجعة أيضاً مع المعيار الدولي للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (ISSAI 5000)، الذي يحدد المبادئ اللازمة لأفضل ترتيبات المراجعة فيما يخص المؤسسات الدولية.

المراجعة المالية

بما أن الوكالة تمثل حالياً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإن المراجعة المالية التي سنطبقها سوف تشمل التصديق على وظائف البيانات المالية وتقديم رأي بشأن البيانات المالية التي يتم إعدادها في إطار المعايير المحاسبية المذكورة. وسيكون رأينا والتقرير الذي نُعده مطابقيين للمتطلبات المحددة في البنود ذات الصلة الواردة في 'الاختصاصات الإضافية لتنظيم مراجعة حسابات الوكالة الدولية للطاقة الذرية'.

مراجعة الأداء/مراجعة مردودية الأموال

سوف يشمل ذلك مراجعة مجالات متنوعة تنطوي على تقييم ما إذا كانت البرامج والمشاريع قد حققت الأهداف المتوخاة بالتكلفة الأمثل، وأن العمليات قد أُجريت مع مراعاة اعتبارات الوفرة الاقتصادي والكفاءة وأنها كانت فعالة. وسيتم اختيار المجالات التي تخضع لمراجعة الأداء استناداً إلى كمية الموارد المخصصة لها وإلى المخاطر التي يمكن أن تؤثر في كفاءة وفعالية تسيير أعمال الوكالة.

مراجعة الامتثال

سوف ينطوي ذلك على إجراء المراجعة قياساً على تخصيص الاعتمادات وتقييم الامتثال للقواعد واللوائح والسلطة التشريعية السارية. وسندقق في مدى صواب المعاملات ونبلغ عن حالات الإنفاق التبذيري وغير الملائم، إن وجدت. بيد أن التركيز في المراجعة سينصب على فرض تدابير تصحيحية للحيلولة دون تكرار تلك الحالات والتوصية بإجراء أي تغييرات قد يحتاجها نظام الضوابط الرقابية الداخلية لضمان ملاءمتها وتنفيذها. وستجري مراجعة الامتثال في المقر الرئيسي وفي المختبرات ومكاتب الضمانات والمواقع الميدانية الأخرى عند الاقتضاء.

مراجعة تكنولوجيا المعلومات

تجري المؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات مراجعات لتكنولوجيا المعلومات ضمن الإطار الواسع للمراجعة المالية ومراجعة الأداء والامتثال. وهي تغطي مراجعة نظم تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك جميع أنواع نظم تخطيط الموارد في المؤسسة، مثل النظم SAP و Oracle و PeopleSoft و JD Edwards وغيرها من النظم. ونشير إلى أن نظام المعلومات لدعم البرامج على نطاق الوكالة (نظام إيبس) يهدف إلى توفير رقابة مالية أكبر وإدخال تحسينات على القدرة التشغيلية للوكالة. وهذا النظام مهم لتقديم تقارير مالية موثوقة وفعالة في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

وستركّز مراجعاتنا لتكنولوجيا المعلومات في الوكالة على مجالات الإدارة الرشيدة لتكنولوجيا المعلومات التي تتضمن الأساس تحقيق مواءمة استراتيجيتها وتوليد القيمة وإدارة المخاطر وإدارة الموارد وقياس الأداء. وستركّز أهداف مراجعاتنا لتكنولوجيا المعلومات على التنبؤ من وجود ضوابط رقابية داخلية لتقليل مخاطر الأعمال إلى الحد الأدنى ومن أدائها لوظيفتها كما هو متوقع. وسنوقّر أيضاً ضمانات فيما يتعلق بسرية المعلومات وموارد تكنولوجيا المعلومات وسلامتها وموثوقيتها وتوقّرها. كما سنقيم سلامة نظام تقديم التقارير المالية من خلال تقنيات المراجعة المدعومة بالحاسوب.

تخصصات المراجعة

ألف- الإلمام بميدان الطاقة الذرية: دراية بالمراجعة في المؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات

معلومات عن إدارة الطاقة الذرية في الهند

أنشئت لجنة الطاقة الذرية في آب/أغسطس ١٩٤٨ بمقتضى قانون الطاقة الذرية لعام ١٩٤٨. وترمي إدارة الطاقة الذرية، التي أنشئت في عام ١٩٥٤، إلى تسخير الطاقة النووية لأغراض توليد القوى واستحداث تكنولوجيات نووية وغيرها من التكنولوجيات المتقدمة لاستخدامها في مجالات الرعاية الصحية والزراعة والصناعة والبحوث وغيرها من المجالات. وتتمثل الولاية الرئيسية بهذا الصدد في إنتاج قوى نووية مأمونة ومقتصدة، باستخدام الموارد المحلية لليورانيوم والثوريوم. ولتحقيق ذلك، فإنها تشارك في الأنشطة التالية:

- القيام على مراحل بتطوير مفاعلات الماء الثقيل المضغوط، والمفاعلات السريعة التوليد، ومفاعلات الثوريوم المتقدمة، وما يرتبط بها من نظم دورة الوقود.
- تشييد مفاعلات بحوث لإنتاج النظائر المشعة وتنفيذ برامج بشأن تطبيقات تكنولوجيا النظائر والإشعاعات في مجالات الطب والزراعة والصناعة.
- استحداث تكنولوجيات متقدمة مثل أجهزة الليزر والمعجلات والحواسيب الفائقة والضوابط الرقابية وتوفير الأجهزة والتشجيع على نقل التكنولوجيا إلى قطاع الصناعة.
- دعم البحوث الأساسية في مجال الطاقة النووية وما يتصل بذلك من مجالات العلوم المرتبطة بها.

وتُقسم الوحدات التابعة لإدارة الطاقة الذرية ضمن ثلاثة قطاعات، هي القوى، والصناعات والمعادن، والبحث والتطوير. وتُسيّر الوحدات بالأساس داخل الإدارة، وتُدار بضع وحدات معنية بالتعيين ووحدة أخرى معنية بتوليد القوى باعتبارها من وحدات القطاع العام بشأن الخطوط التجارية.

معلومات عن ترتيبات مراجعة الحسابات

يتولى المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند مراجعة حسابات إدارة الطاقة الذرية منذ إنشائها في عام ١٩٥٤. ولكن، بغية تكوين رأي متكامل حول مراجعة مختلف الأنشطة العلمية التي تضطلع بها حكومة الهند، بما في ذلك الأنشطة الحرجة لإدارة الطاقة الذرية، أنشأ المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند في عام ١٩٨٦ مكتباً مخصصاً لمراجعة حسابات الإدارات العلمية، ودأب هذا المكتب طيلة السنوات الأربع والعشرين الأخيرة على مراجعة حسابات الأنشطة المعقدة التي تقوم بها إدارة الطاقة الذرية في جميع أرجاء البلد والتعليق عليها.

أنواع خدمات المراجعة المقدمة

يضطلع موظفو مراجعة الحسابات العاملون في مؤسستنا بأنواع مختلفة من مهام المراجعة تنطوي على ما يلي:

- التصديق على حسابات إدارة الطاقة الذرية (تخصيص الاعتمادات والشؤون المالية)
- التصديق على حسابات الوحدات التجارية التابعة لإدارة الطاقة الذرية
- مراجعة امتثال إدارة الطاقة الذرية ووحداتها
- مراجعة أداء إدارة الطاقة الذرية ووحداتها

وبما أن الطاقة الذرية صناعة عالية الحساسية وخاضعة لضوابط رقابية، فإن لمراجعة الامتثال ومراجعة الأداء أهمية قصوى.

تقاريرنا بشأن الطاقة الذرية

مركز بهابها للبحوث الذرية: مركز بهابها للبحوث الذرية هو المركز النووي الأول للبحوث والتطوير ويتبع إدارة الطاقة الذرية. وتضم مرافقه مفاعلات بحث تُستخدم لأغراض البحوث وإنتاج النظائر ومحطات لتصنيع معدن اليورانيوم، وأنواع الوقود النووي، وإعادة معالجة الوقود، وتجميد النفايات، ومحطات زلزالية. وقد قمنا في هذا المركز باستعراض ما يلي:

- تشغيل وإنشاء مفاعلات البحوث
- أداء محطة البريليوم
- إنشاء وتشغيل محطة للتخلية النووية
- أداء أنشطة البحوث والتطوير في مركز بهابها للبحوث الذرية
- المسائل المتصلة بالامتثال بشأن مشاريع منفردة متنوعة.

مُجمَع الوقود النووي: مُجمَع الوقود النووي وحدة صناعية تابعة لإدارة الطاقة الذرية، تصنّع وقود اليورانيوم المثري لاستخدامه في المفاعلات وتُنتج منتجات سبائك الزركونيوم الضرورية لمفاعلات القوى. وقد قمنا في هذا المُجمَع باستعراض ما يلي:

▪ أداء المُجمّع بما يغطي جميع أنشطته.

▪ مختلف القضايا المتصلة بالامتثال.

هيئة الماء الثقيل: هيئة الماء الثقيل مرفق صناعي تابع لإدارة الطاقة الذرية، ويُعنى بإنتاج الماء الثقيل الذي يُستخدم كمهدئ ومبرّد في بعض المفاعلات النووية. وقد قمنا في هذه الهيئة باستعراض ما يلي:

▪ تقدير تكلفة إنتاج الماء الثقيل

▪ القضايا المتصلة بالامتثال

برنامج القوى النووية: من المقرر تنفيذ البرنامج النووي للهند على ثلاث مراحل. المرحلة الأولى تنطوي على مفاعلات الماء الثقيل المضغوط، وتنطوي المرحلة الثانية على المفاعلات السريعة التوليد، أما المرحلة الثالثة فتنطوي على مفاعلات توليد الثوريوم. وقد قمنا باستعراض ما يلي:

▪ نموذج القوى النووية لإدارة الطاقة الذرية

▪ أداء شركة القوى النووية في تشغيل محطاتها للقوى النووية

▪ أداء مفاعل المرحلة الثانية السريع التوليد

▪ أنشطة البحث والتطوير في المجالات المرتبطة بأجهزة الليزر والمعجلات وتطبيقات النظائر المشعة

▪ التصرف في الوقود لاستخدامه في مفاعلات الماء الثقيل المضغوط: المرحلة الاستهلاكية من دورة الوقود النووي

▪ أداء مرصد أشعة غاما فيما يتعلق بتجارب الفيزياء الفلكية

▪ إدارة المشاريع في مجلس تكنولوجيا الإشعاع والنظائر

▪ شراء اللوازم وإدارة جرد المخزون في إدارة الطاقة الذرية.

باء- المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ونظام تخطيط الموارد في المؤسسة؛ أوجه الترابط الحاسمة
أشرنا إلى أن الوكالة تمثل للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وبصفتنا كرئيس لفريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وكذلك بوصفنا المراجعين الخارجيين لحسابات المنظمات الدولية التي انتقلت بالفعل، أو هي في سبيلها للانتقال، إلى العمل بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإننا ندرك أن اعتماد هذه المعايير قد بدأ يترك وقعاً كبيراً على المنظمات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، بما يتعدى كثيراً نطاق المحاسبة. والتحوّل إلى هذه المعايير يمكن من تعزيز إدارة الموارد وإجراءات العمل، كما يحسّن الإدارة القائمة على النتائج. ولقد كان الانتقال إلى هذه المعايير مشروعاً رئيسياً بالنسبة لمعظم المنظمات، بحسب الاستعداد الأولي من جانب هذه المنظمات لتلبية متطلبات المعايير المحاسبية المذكورة، لأنه يؤثّر في المحاسبة وإعداد التقارير المالية وما يرتبط بذلك من نظم تكنولوجيا المعلومات، كما يفضي إلى اتباع نهج جديد إزاء التخطيط واتخاذ القرار والميزنة وتقديم التقارير المالية.

وعلى ضوء إدراكنا لأوجه الترابط بين هذه المعايير المحاسبية المذكورة ونظم المعلومات، عملنا على تدعيم مهارتنا في هذه المعايير بالخبرة في مراجعات نظام تخطيط الموارد في المؤسسة. ودورنا في تيسير عمليات الانتقال السلس من النظم القديمة للمحاسبة وتكنولوجيا المعلومات إلى العمل بنظم تقوم على المعايير المحاسبية المذكورة وعلى نظام تخطيط الموارد في المؤسسة في منظمة الصحة العالمية والمنظمة البحرية الدولية هو مثال لقدرتنا على تدعيم كفاءتنا في هذه المعايير بالخبرة في مراجعات نظام تخطيط الموارد في المؤسسة. وقد اعتمد نهج من ثلاث مراحل في هاتين المنظمتين. ففي مرحلة التطوير والإصدار، خضع تنفيذ المعايير المحاسبية المذكورة وتنفيذ نظام تخطيط الموارد في المؤسسة لتقييم مستقل. وفي المرحلة الثانية، جرت مراجعة نقل البيانات لتقييم سلامة وجودة ترحيل البيانات من النظم القديمة إلى نظام تخطيط الموارد في المؤسسة مع التركيز تحديداً على قواعد وسياسات العمل الخاصة بهذه المعايير. وفي المرحلة الثالثة، جرى استعراض لما بعد تنفيذ نظام تخطيط الموارد في المؤسسة وأجريت مراجعة مؤقتة للبيانات المالية الخاصة بالمنظمة في إطار هذه المعايير. وأفضى هذا النهج إلى جني مكاسب وفيرة في إتاحة انتقال سلس إلى نظام جديد للإدارة الرشيدة باستخدام المعايير المحاسبية المذكورة ونظام تخطيط الموارد في المؤسسة. وخلال السنوات الأخيرة الماضية، قام فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية مراراً بدعوة المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في الهند إلى أن تتقاسم مع الأعضاء الآخرين في الفريق، حيثما أمكن ذلك، إجراءاتنا في مجال مراجعة عمليات تنفيذ نظام تخطيط الموارد في المؤسسة بالإحالة إلى هذه المعايير.

وبناءً على ذلك، فإن مواطن قوتنا الخاصة في مجال المعايير المحاسبية المذكورة ونظام تخطيط الموارد في المؤسسة إلى جانب فهمنا الواسع لهذا القطاع هو ما سنقدمه على سبيل اختصاصاتنا في مجال المراجعة، وهو ما سيعود بالنفع الكثير على الوكالة في تفعيلها لنظام المحاسبة المالية القائم على هذه المعايير وتنفيذ نظامها لتخطيط الموارد في المؤسسة، أي نظام إيبس. وفيما يلي النقاط التي يستند إليها استحقاقنا:

١٠ الكفاءة في مجال المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

إننا نقدر مسألة أن الوكالة قد انتقلت من المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة إلى العمل بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ولدينا أكثر من ٢٠٠ من الموظفين الفنيين المعنيين بمراجعة الحسابات، وهم مدرّبون في مجال المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وقد أجرى الكثير منهم مراجعة للقضايا ذات الصلة بهذه المعايير في منظمة الصحة العالمية وفي المنظمة البحرية الدولية وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمة العالمية للملكية الفكرية. وقد قمنا، بصفتنا مراجعين خارجيين للحسابات، باعتماد عملية استشارية ثنائية وقدمنا الدعم إلى منظمة الصحة العالمية والمنظمة البحرية الدولية في عمليتهما الهادفة للانتقال من نظام المحاسبة القديم على أساس المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة إلى نظام تحكمه المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

وعلاوةً على ذلك، قام المراقب المالي ومراجع الحسابات العام بإنشاء المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة الحكومية بغرض تحديد المعايير الحكومية الهندية لإعداد التقارير المالية، التي تكيف المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على أساس الاستحقاق وفقاً للمتطلبات الهندية. وقد أصدر المجلس المذكور أيضاً توجيهات بشأن "مراجعة البيانات المالية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام" من أجل مساعدة فرق مراجعة الحسابات على إجراء مراجعات مالية للوكالات الدولية التي اعتمدت المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أو التي هي بصدد اعتمادها. ومنحتنا هذه المساهمات خبرة قيمة في مجال المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، كما زوّدتنا برؤى متعمقة حول الاختلافات الدقيقة في هذه المعايير.

ولدى الموظفين الفنيين المعنيين بمراجعة الحسابات في مؤسستنا دراية بمختلف أطر المحاسبة، ومنها المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية، ومعايير المحاسبة الصادرة عن المعهد الهندي للمحاسبين القانونيين، والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. كما اكتسبنا خبرات راسخة في مراجعة البيانات المالية على أساس المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة.

وبفضل الدراية التي يتمتع بها الموظفون الفنيون المعنيون بمراجعة الحسابات في مؤسستنا في مجال المعايير المحاسبية لمنظومة الأمم المتحدة ومبادئ المحاسبة الحكومية الهندية المتفق عليها والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإنهم في وضع بارز يمكّنهم من تيسير انتقال الأمم المتحدة ووكالاتها إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والعمل مع الوكالات التي انتقلت بالفعل إلى هذه المعايير المحاسبية من أجل استيعاب هذه المعايير المحاسبية في إجراءات عملها وفي هياكلها وعملياتها المتعلقة بالإدارة المالية.

ولبلوغ الهدف النهائي المتمثل في تقديم مخرجات مهنية ذات قيمة مضافة عالية، يتلقى كل عضو من أعضاء فريق المراجعة الذي يقع عليه الاختيار لعمليات مراجعة الحسابات الدولية تدريباً على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في إطار 'برنامج التعليم المهني المتواصل' الذي وضعناه فيما يخص منظومة الأمم المتحدة.

٢٠٠٦ 'مراجعة نظام تخطيط الموارد في المؤسسة ونظم تكنولوجيا المعلومات الأخرى'

تحظى قدراتنا في مجال مراجعة الحسابات في بيئة تكنولوجيا المعلومات باعتراف دولي، وترقى عملياتنا إلى مصاف أفضل الممارسات الدولية. ونقدم فيما يلي مؤهلاتنا في هذا المجال:

- المراقب المالي ومراجع الحسابات العام هو رئيس مجموعة العمل المعنية بمراجعة تكنولوجيا المعلومات التابعة لمنظمة الإنتوساي، وهي المنظمة البارزة للمراجعين العاميين (أو من يماثلهم) في جميع أرجاء العالم. وقد أسندت رئاسة هذا الفريق إلى الهند اعترافاً بكفاءتها المؤكدة في إجراء مثل هذه المراجعات. ويساعد المراقب المالي ومراجع الحسابات العام عدة مؤسسات عليا لمراجعة الحسابات على بناء القدرات في مجال مراجعة تكنولوجيا المعلومات من خلال التدريب وإعارة الخبراء إليها.
- أُجريت على الصعيد المحلي أكثر من ٣٥٠ مراجعة لنظم منصات وقواعد بيانات متنوعة متعلقة بتكنولوجيا المعلومات؛ وتم اعتماد أهداف التحكم الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيات المرتبطة بها كإطار لتوجيه مراجعات تكنولوجيا المعلومات في البلد. وأجرينا مراجعة للعديد من نظم قواعد البيانات الموزعة، ولوحدات الخدمة المركزية، وتطبيقات تخطيط الموارد في المؤسسة، شملت الجوانب المالية لنظام Oracle، و SAP و PeopleSoft إلخ، بالإضافة إلى مراجعات أمن المعلومات باستخدام المعيار BS7799.
- حاز فريقنا لمراجعي الحسابات على "جائزة رئيس الوزراء للامتياز في الإدارة العامة" على مراجعتنا لتكنولوجيا المعلومات في الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧.
- صدر أكثر من ٢٠٠ تقرير عن مراجعة تكنولوجيا المعلومات بشأن نظم حساسة ومتطورة في مجال تكنولوجيا المعلومات تغطي التخطيط وتنفيذ البرامج وقضايا محددة تخص تكنولوجيا المعلومات.

▪ لدينا عدد كبير من الموظفين المصنّفين كمراجعين معتمدين لنظم المعلومات، إلى جانب ٥٠٠ أخصائي في مراجعة تكنولوجيا المعلومات (مراجعون في مجال تكنولوجيا المعلومات من المستويين الثاني والثالث وفقاً لمنهاج مراجعة تكنولوجيا المعلومات الخاص بلجنة مراجعة تكنولوجيا المعلومات التابعة لمنظمة الإنتوساي) من بين مجموعة الموظفين الفنيين التابعين لمؤسستنا. ولديهم مهارة في استخدام تقنيات المراجعة المدعومة بالحاسوب، مثل IDEA، وSQL، وTOAD، إلخ.

▪ ويملك الفنيون المكفون بمراجعة حسابات المنظمات الدولية ما يلزم من المعدات لإجراء المراجعة في بيئة مُحوسبة. وقد أجرى أعضاء هذه المجموعة مراجعة لنظام إدارة المعلومات المتكامل بالمقر الرئيسي للأمم المتحدة في نيويورك، ولنظم ATLAS وPIRES وHRMS. ومن المهام البارزة التي أُسندت إلينا في وقت سابق تقييم استعداد الأمم المتحدة لإدارة مشكلة العام ٢٠٠٠.

▪ أجرينا مراجعة لنظم تخطيط الموارد في المؤسسة القائمة على SAP وOracle في منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي والمنظمة البحرية الدولية. وفي حالة منظمة الصحة العالمية، بالإضافة إلى إجراء دراسة مفصلة عن عمليات المشاريع في نظام الإدارة العالمي حيث تم تسليط الضوء على عدة مجالات للمخاطر، أجرينا مؤخراً مراجعة لعمليات المشاريع ولمدى الاستعداد لتنفيذ نظام الإدارة العالمي وتصفية البيانات وتحويلها في إطار التوليفة الجديدة لنظام تخطيط الموارد في المؤسسة من أجل الحصول على ضمانات بشأن عملية تحويل البيانات.

▪ ركزت تقاريرنا لمراجعة نظم تخطيط الموارد في المؤسسة على ما يلي:

- الضوابط الرقابية المطبّقة لضمان سلامة المعلومات المالية في وظائف متنوعة، منها الشراء والسفر وصرف الأموال والإجراءات المتخذة في نهاية الشهر وتشغيل الواجهات البيئية والموارد البشرية وكشوف المرتبات.
- اختبارات الأمن والتصدقات وفصل المهام داخل نظام تخطيط الموارد في المؤسسة مع التركيز على استعراض استخدام الأدوار لمراقبة الوصول في نطاق النظام، وعمليات إسناد الأدوار لتحديد النزاعات أو القضايا المثارة حول فصل المهام وكلمة السر وغير ذلك من الضوابط الرقابية السارية، وفرض قيود على المعاملات الضخمة.
- إجراءات إدارة النظم التي تركز على العمليات والموافقات المتعلقة بتغييرات شكل النظام، وتغييرات الوصول إلى النظام، ووصول المستفيدين الجدد إلى النظام، وإسناد الحقوق.
- فرض ضوابط نظم المعلومات على بيئة نظام تخطيط الموارد في المؤسسة تشمل، فيما تشمل، الوصول المادي والمنطقي وضوابط التطبيقات.

- رغم أننا لا نضطلع بدور المراجع الخارجي للمفاعل التجريبي الحراري النووي الدولي، فقد استعان بنا مجلس المراجعة المالية لهذا المفاعل كمصدر خارجي لمراجعة نظم المعلومات الخاصة به نظراً لقدراتنا المعترف بها في مجال مراجعة تكنولوجيا المعلومات. وركّزت هذه المراجعة على أمن نظام SAP وتنفيذه.

القسم باء

نهج المراجعة

ألف- مقدّمة

سوف يعتمد المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند استراتيجية تنفيذية قائمة على المخاطر صيغت لإضافة قيمة إلى أداء الوكالة، وسيقدم في الوقت ذاته ضمانات مستقلة للمؤتمر العام. وبالإضافة إلى التصديق على حسابات الوكالة، سنقدّم تقريراً عن مدى اقتصادية وكفاءة وفعالية الإجراءات المالية، ونظام المحاسبة، والضوابط الرقابية المالية الداخلية، والإدارة العامة والتنظيم العام للوكالة. وستكون هذه الاستراتيجية متنسقة مع تقديم خدمات مراجعة خارجية عالية الجودة وفعالة من حيث التكلفة ومهنية كخدمات المقدّمة لمنظمات الأمم المتحدة، مثل هيئة الأمم المتحدة (١٩٩٣-١٩٩٩)، ومنظمة الصحة العالمية (٢٠٠٤ فصاعداً)، ومنظمة الأغذية والزراعة (٢٠٠٢-٢٠٠٧)، والمنظمة البحرية الدولية (٢٠٠٠ فصاعداً)، وبرنامج الأغذية العالمي (٢٠١٠ فصاعداً)، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية (٢٠١٢-٢٠١٧)، والوكالة الدولية للطاقة الذرية (٢٠١٢-٢٠١٣).

ويتناول هذا القسم نهج المراجعة المفصّل الذي سنتبعه في هذه المهمة، ومختلف العناصر التي تشكّل اللبنة الأساسية لهذا النهج.

باء- إطار المعايير

سوف تُجرى المراجعة الخاصة بالوكالة وفقاً للمعايير التالية:

- المعايير الدولية بشأن مراجعة الحسابات الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين والتي اعتمدها فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبارها معاييرها الموحّدة لمراجعة الحسابات؛
- المبادئ التوجيهية الخاصة بالمراجعة الصادرة عن فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية؛
- معايير المراجعة الخاصة بالمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (منظمة الإنتوساي)؛
- إطار معايير الأمم المتحدة للمحاسبة/المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ومعايير المحاسبة المُطبّقة على الوكالة، أي المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين؛
- المادة الثانية عشرة من اللائحة المالية للوكالة والاختصاصات الإضافية لتنظيم مراجعة حسابات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الواردة في مرفق اللائحة المالية.

وسيكون التقيّد بمعايير المراجعة المقبولة دولياً وبأساليب المراجعة المؤكّدة هو الأساس الذي نعتد عليه لضمان تقديم خدمات مراجعة مهنية عالية الجودة إلى الوكالة.

جيم- عملية المراجعة

سوف تُجرى المراجعة عبر عملية مكوّنة من المراحل الثلاث التالية:

التخطيط

سيتم ترتيب أولويات مجالات المراجعة استناداً إلى تقييم المخاطر الذي سيجري بالرجوع إلى الأهمية النسبية من الناحية المالية، والجدوى، والمواضيع، والمكانة، وبالرجوع إلى أي مجالات محددة تشير إليها المادة الثانية عشرة من اللائحة المالية للوكالة. وعند تحديد الأهمية النسبية، سننظر فيما إذا كانت هناك عوامل تخص الوكالة ينبغي أخذها في الاعتبار. كما سننظر فيما إذا كانت هناك قضايا أخرى غير القيم النقدية النسبية تُعتبر أساسية بالنسبة للدول الأعضاء. وعند تحديد الأهمية النسبية، سنولي اهتماماً خاصاً لدراسة برنامج الوكالة وميزانياتها من قِبَل المؤتمر العام.

وسنُقيم بيئة الرقابة الداخلية لتحديد مدى الاعتماد الممكن عليها، وعلى هذا الأساس سيتم تحديد طبيعة ومدى اختبارات المراجعة الأساسية. وسيكون هناك تنسيق مع مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية لتفادي ازدواجية الجهود. وقد قدّمنا شرحاً مفصلاً في الفقرة هاء لنهجننا فيما يتعلق بتقييم الضوابط الرقابية الداخلية.

وذكر أيضاً أننا قمنا في أيلول/سبتمبر-تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بإجراء ممارسة تفصيلية لتقييم المخاطر تتضمن العناصر المذكورة أعلاه، وهي المعلومات التي استندنا إليها في تخطيطنا لمراجعة الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

وسنتفاعل مع الإدارة قبل وضع الصيغة النهائية لاستراتيجية المراجعة العامة. كما سنناقش مع الإدارة توقيت كل مهمة من مهام المراجعة على حدة. وسوف تُبلّغ الكيانات التي ستخضع للمراجعة بالإطار الزمني لمهمة المراجعة وباختصاصاتها مقدّماً.

وسيضع كل فريق مسؤول عن المراجعة خطة للمراجعة يحدّد فيها نطاق وأهداف مهمة المراجعة المحدّدة، كما يحدّد المجالات المثيرة للقلق بالنسبة للمراجعة، والأطر الزمنية لمختلف الأنشطة، والتوصيف الوظيفي الدقيق لكل عضو في فريق المراجعة. وسيتم رصد التقدم المحرز قياساً على الخطة في كل حالة على حدة للتأكد من أن مهمة المراجعة قد استُكملت بكفاءة وبفعالية من حيث التكلفة.

التنفيذ

سوف يبدأ تنفيذ المراجعة بمؤتمر استهلاكي تُناقش فيه خطة المراجعة، التي تتضمن أهداف المراجعة ونهج المراجعة، مع رئيس الكيان الخاضع للمراجعة وستؤخذ الآراء المنبثقة عن ذلك في الحسبان. كما سيقدّم الكيان الخاضع للمراجعة البيانات والمعلومات والوثائق اللازمة لفريق المراجعة في إطار اضطلاعهم بمهمة المراجعة. وسيُجرى عمل ميداني في المقر الرئيسي للوكالة وكذلك في مواقعها الميدانية (مكاتب الضمانات التابعة للمختبرات والمواقع الميدانية الأخرى إذا ارتئي ذلك ضرورياً)، حسب الاقتضاء. وستؤدى مراجعات بهدف الحصول على ضمانات فيما يتعلق بدقة البيانات المالية، والامتثال للقواعد واللوائح ومدى ملاءمة الضوابط الرقابية المالية الداخلية، وفيما يتعلق باقتصادية وكفاءة وفعالية الإدارة والتنظيم في الوكالة على وجه العموم. وسيُنطوي ذلك على جمع الأدلة من خلال إجراء فحص دقيق للسجلات المالية (يدوياً وبمساعدة الحاسوب على حد سواء) وفحص المستندات الداعمة، وتحليل الاتجاهات والتباينات، وإعادة أداء الحسابات، وعقد مقابلات مع الموظفين الرئيسيين في الكيان الخاضع للمراجعة، وإجراء استبيانات، إلخ.

وسيتّم إصدار طلبات مراجعة لالتماس أي بيانات ومعلومات وسجلات وما إلى ذلك من الأدوات غير المتاحة بسهولة على أي نحو آخر ولكنها ضرورية لفريق المراجعة على وجه التحديد.

وستُحال الاستنباطات الأولية المنبثقة من المراجعة إلى الموظف المسؤول عن المجال الوظيفي الخاضع للمراجعة، وذلك في شكل استفسار مراجعة طلباً للرد ولتأكيد الوقائع والأرقام.

وبعد النظر في الرد الوارد على استفسار المراجعة، سيتم إصدار ملاحظة مراجعة، متضمنةً الاستنباطات والتوصيات المنبثقة من المراجعة. ويجوز استكمال ملاحظة المراجعة بعد إدراج الردود الواردة على أكثر من استفسار واحد من استفسارات المراجعة.

ويمكن عقد اجتماعات لمناقشة قضايا المراجعة بطلب من الكيان الخاضع للمراجعة أو بطلب من المراجع.

وستنتهي كل مهمة من مهام المراجعة بمؤتمر ختامي يُعقد مع رئيس الكيان الخاضع للمراجعة. ويتيح المؤتمر الختامي فرصة للكيان الخاضع للمراجعة لكي يُناقش مع فريق المراجعة الاستنباطات والتوصيات المنبثقة من المراجعة. كما يُتيح هذا المؤتمر لفريق المراجعة فرصة لكي يوضّح أي نقاط موضع شك قد يودّ الكيان الخاضع للمراجعة إثارتها. وسيُرسل محضر المؤتمر الختامي إلى رئيس الكيان الخاضع للمراجعة كي يقوم بتأكيده وتسجيله.

الإبلاغ

أثناء الإبلاغ عن نتائج المراجعة، سوف نمثّل للمتطلبات المذكورة في المادة الثانية عشرة من اللائحة المالية للوكالة وفي الاختصاصات الإضافية لتنظيم مراجعة حسابات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، الواردة في مرفق اللائحة المالية. وعملاً بمبدأ "لا مفاجآت"، ستتم بلورة عملية الإبلاغ مع إتاحة فرصة للإدارة من أجل الرد على الاستنباطات المنبثقة من المراجعة في كل مرحلة على حدة.

وسوف تكون الخطوات الرئيسية المتّبعة في عملية الإبلاغ كما يلي:

- سيحيل فريق المراجعة الاستنباطات الأولية المنبثقة من المراجعة إلى رئيس الكيان الخاضع للمراجعة في شكل استفسار مراجعة طلباً للتعليقات والرد، وبعد النظر فيها، سيتم صوغ ملاحظة مراجعة حيثما اعتُبر ذلك ضرورياً؛
- بعد أخذ الردود الواردة على "ملاحظات المراجعة" ومداومات المؤتمر الختامي في الاعتبار، سيُرسل المدير الرئيسي (للعلاقات الدولية) في المقر الرئيسي لمكتب المراقب المالي ومراجع الحسابات العام رسالة إدارية إلى المدير العام تتضمنّ قضايا المراجعة المهمة، كما يُرسل نسخاً منها إلى مدير شعبة الميزانية والمالية وإلى رئيس الكيان الخاضع للمراجعة؛
- استناداً إلى الرد على الرسائل الإدارية، ستُرسل مسودة تقرير المراجعة إلى المدير العام لإتاحة فرصة أمام الإدارة للتعليق على الاستنباطات المنبثقة من المراجعة؛
- استناداً إلى الردود على مسودة تقرير المراجعة وأي مناقشات إضافية، إن وُجدت، سيُرسل تقرير المراجعة النهائي إلى مجلس المحافظين ليبيدي ملاحظاته عليه ثم لإحالة بعدد إلى المؤتمر العام، جنباً إلى جنب مع البيانات المالية التي روجعت، وذلك وفقاً لللائحة المالية.

وهكذا فإن عملية الإبلاغ برمتها سوف تتميز بتبادل قوي ذي اتجاهين لملاحظات واستنباطات المراجعة من جهة، وتبادل لأراء وتعليقات الإدارة من جهة أخرى، في كل المراحل. ولن يتضمّن التقرير النهائي الذي سيُعرض على المؤتمر العام عبر مجلس المحافظين أي بيانات لم يتم إعلام إدارة الوكالة بها من قبل.

وحرصاً على أن تكون منتجات المراجعة ممثلة لأرقى معايير الجودة، ستخضع جميع هذه المنتجات المقرّر عرضها على المؤتمر العام عبر مجلس المحافظين لاستعراض من قبل لجنة مكوّنة من أكبر المسؤولين في المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات المعنيين أيضاً بوضع الصيغ النهائية لتقارير المراجعة الوطنية الخاصة بمكتب المراقب المالي ومراجع الحسابات العام، قبل أن تعتمد هذه الهيئة مثل هذه التقارير لإحالتها بعد ذلك إلى الوكالة.

ومع إبلاغ الاستنباطات المنبثقة من المراجعة، سنقدّم توصيات مناسبة وبناءة. وكما ذكر سابقاً، سنجرى مناقشات ومشاورات مكثّفة مع الإدارة العليا قبل إصدار التقارير. وكجزء من ضمان الجودة، سيضطلع فنيون محتكّون ومستقلون عن المراجعة باستعراض أعمال المراجعة للتأكد من أن هذه المهمة قد تمت مع إيلاء الاعتبار الواجب للمعايير وأفضل الممارسات.

تقارير المراجعة

ورد فيما سبق وصف لعملية إعداد التقارير بالتفصيل. وكما تم شرحه سابقاً، سوف تكون هناك ثلاثة أنواع من منتجات المراجعة التي ستقدّم إلى الوكالة.

(أ) رسائل إدارية،

(ب) تقرير موجز أو رأي بشأن البيانات المالية،

(ج) تقرير مطوّل أو تقرير المراجعة السنوي.

ومع إحالة مسوّدّة تقرير المراجعة إلى المدير العام، سيُعرض التقرير الموجز أو رأي المراجعة بشأن البيانات المالية وكذلك التقرير المطوّل أو تقرير المراجعة السنوي على الجهاز الرئاسي في الوكالة، أي المؤتمر العام للوكالة من خلال مجلس المحافظين.

وسيتّم البت في جميع الخطوط الزمنية لاستكمال كل مرحلة من مراحل عملية المراجعة وتقديم مختلف منتجات المراجعة بعد إجراء نقاش متبادل مع الإدارة قبل الاضطلاع بكل مهمة على حدة. وسيجري بعد ذلك رصد التنفيذ الفعلي للمهمة في المقر الرئيسي للمراقب المالي ومراجع الحسابات العام من أجل التأكد من عدم وجود تفاوتات زمنية في الجداول الزمنية المقرّرة سابقاً.

وسيُحرص على أن تكون نتائج المراجعة المعروضة على إدارة الوكالة من خلال الرسائل الإدارية وتقرير المراجعة نتائج متوازنة وعادلة ودقيقة، وأن تتضمّن توصيات بناءة.

إصدار التوصيات وإدارتها

سوف تُختتم الرسائل الإدارية وتقارير المراجعة بتوصيات بناءة. وستوضع الصيغة النهائية للتوصيات بعد الحصول على رد من الإدارة على استنباطاتنا المنبثقة من المراجعة. وسنجرى استعراضاً داخلياً للتأكد من أن التوصيات عملية وتقدّم قيمة مضافة. وستناقش التوصيات في المؤتمر الختامي للتأكد من وجود اتفاق متبادل

بشأنها. وستتناول هذه التوصيات أهداف المراجعة، أي تحقيق الاقتصادية والكفاءة والفعالية والمساءلة وإدخال تحسينات في الإدارة المالية والضوابط الرقابية.

وسيتم رصد تنفيذ التوصيات دورياً. ولهذا الغرض، سيوضع إجراء متابعة يتفق عليه الطرفان. وستُدار التوصيات من خلال برنامج متابعة يوجّه نحو ما يلي:

- الامتثال للتوصيات التي حظيت بالموافقة مع التركيز على تشجيع التنفيذ بدل تسليط الضوء على عدم اتخاذ أي إجراء؛
- متابعة التوصيات التي حظيت بالموافقة والتي يُنتظر أن تصدر بشأنها تقارير الامتثال؛
- اختبار جودة تنفيذ التوصيات وما لها من تأثير.

دال- التعاون مع مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية

يُتبع فريقنا نهجاً قائماً على النظم حيث تشكّل دراسة هياكل المراقبة الداخلية في المنظمات الخاضعة للمراجعة جزءاً لا يتجزأ من عملية المراجعة. وتغطي هذه الدراسة أيضاً تحليلاً لترتيبات المراجعة الداخلية. وتحدّد هذه الدراسات كمّ المراجعة الجوهرية الواجب القيام بها وحجم الموارد المقرّر استخدامها. ويتم تقليص أعمال المراجعة بصورة بالغة في المنظمات التي تكون ضوابطها الرقابية الداخلية الشاملة للمراجعة الداخلية ضوابط متينة. وتُقلّل إلى أدنى حد جهود المراجعة في المجالات التي خضعت بالفعل لمراجعة داخلية من أجل تفادي ازدواجية الجهود في مجال المراجعة. وسوف نتّبع إجراء المراجعة المعياري هذا في المراجعة الخاصة بالوكالة وتتفاعل عن كثب مع مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية لتوطيد جهود المراجعة وتنسيق أنشطة المراجعة من أجل تفادي الازدواجية في العمل.

هـ- تقييم الضوابط الرقابية الداخلية

إدارة المخاطر في المؤسسة

تقوم المؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات بانتظام بمراجعات للنظم الرقابية الداخلية في كلّ من الإدارات/الوزارات التابعة للحكومة الهندية ولحكومات الولايات؛ وتغطي مثل هذه المراجعات مدى ملاءمة إدارة المخاطر وفعاليتها في مختلف المجالات - التشغيلية منها والمالية والمتصلة بشؤون الموظفين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إدارة المخاطر مجال رئيسي نركّز عليه في المراجعة في قطاعات مختلفة، منها على سبيل المثال:

- إدارة مخاطر الديون في المؤسسات المالية الحكومية/المؤسسات المالية الخاضعة لرقابة حكومية؛
- والمخاطر المتصلة بتكنولوجيا المعلومات¹ فيما يخص تخطيط وتنفيذ مشاريع تكنولوجيا المعلومات في القطاع العام؛
- والإدارة المؤسسية وممارسات إدارة المخاطر في المؤسسات التجارية الخاضعة لرقابة حكومية؛

¹ تغطّي تلك المخاطر ضمن إطار أهداف التحكم الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيات المرتبطة بها التي اعتمدها المؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات في مراجعاتها الخاصة بتكنولوجيا المعلومات.

▪ وأنشطة إدارة مخاطر الكوارث الطبيعية؛

▪ ونظم إدارة المخاطر في المؤسسات الضريبية.

بيد أنه ليس لدى الحكومة الهندية ولا حكومات الولايات أي معايير/أطر رسمية للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر. وبناءً على ذلك، تتشارك المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات مع غيرها من أصحاب المصالح الرئيسيين في الحكومة الهندية (بما في ذلك لجنة التخطيط، ووزارة المالية، والمراقب المالي العام للحسابات) في وضع إطار للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر فيما يخص مخططات/برامج الحكومة. ويتناول هذا الإطار المراحل الرئيسية لعملية إدارة المخاطر، أي تحديد سياق إدارة المخاطر؛ وتقييم المخاطر؛ ومعالجة المخاطر؛ ورصد المخاطر؛ وتأكيدها؛ وإعادة تقييم المخاطر. ويعتمد الإطار على المفاهيم/المبادئ المنصوص عليها في الأطر المعتمدة دولياً (لا سيما الإطار المتكامل للجنة المنظمات الراعية التابعة للجنة تريداوي لإدارة المخاطر في المؤسسة، والتوجيهات التكميلية بشأن إدارة المخاطر في المؤسسة الصادرة عن اللجنة الفرعية المعنية بمعايير الرقابة الداخلية التابعة للإننتوساي، وكذلك معيار أستراليا/نيوزيلندا لإدارة المخاطر، AS/NZ 4360)، وهي أطر تتماشى على نحو مناسب مع بيئة العمل في القطاع العام الهندي.

وقد أتبعنا، وسوف نتبع، في تقييمنا للضوابط الرقابية في الوكالة نهجاً مماثلاً تم تقنيه في "دليل تقييم الرقابة الداخلية" الذي وضعناه. وسيمكّننا ذلك من تحديد مستوى الضمان الذي يمكن أن ينشأ من إطار الوكالة للرقابة الداخلية لأغراض تصميم إجراءاتنا واختباراتها الخاصة بالمراجعة. كما سنتيح لنا هذه الممارسة فرصاً للتوصية بأبي تحسينات مناسبة لازمة، إن وُجدت، من أجل المضي في تحسين كفاءة الضوابط الرقابية في الوكالة.

إطار أهداف التحكم الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيات المرتبطة بها

يتمتع الموظفون العاملون في مؤسستنا بالمهارات والمعارف والخبرات التقنية في استخدام إطار الرقابة الداخلية المتمثل في أهداف التحكم الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيات المرتبطة بها لإجراء المراجعات المتعلقة بنظم تكنولوجيا المعلومات. وكما ذكر سابقاً، أُجريت على الصعيد المحلي أكثر من ٣٥٠ مراجعة لنظم تكنولوجيا المعلومات الخاصة بمنصات وقواعد بيانات متنوعة. وتم اعتماد أهداف التحكم الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيات المرتبطة بها كإطار لتوجيه مراجعات تكنولوجيا المعلومات في البلد. وكمثال لذلك، تمت مراجعة ضوابط نظم المعلومات على بيئة نظام SAP في المنظمة المعنية بالمفاعل التجريبي الحراري النووي الدولي بعد تحليل المخاطر وقياساً على المعايير المرجعية المطبقة في إطار الأهداف المذكورة.

واو- ضمان ومراقبة الجودة

يتبع المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند نظاماً صارماً لضمان الجودة من أجل التأكد من أن جميع منتجات مؤسستنا تفي بأعلى معايير الجودة. ولدينا إطار لإدارة جودة المراجعة فيما يتعلق بالمنظمة، والامتثال له إلزامي. ولهذا الإطار خمسة بارامترات واسعة النطاق خاصة بعمليات إدارة الجودة، وهي: القيادة والتوجيه، وإدارة الموارد البشرية، وإدارة المراجعة، والعلاقات بين العملاء وأصحاب المصلحة، والتحسين المستمر. وتُقسّم هذه البارامترات كذلك إلى "عناصر إدارة الجودة"، ويرتبط كل عنصر من هذه العناصر "بالصكوك الرئيسية الموظفة"، وتتمثل هذه الصكوك في دستور الهند، وقانون المراقب المالي ومراجع الحسابات العام (المهام والصلاحيات وشروط الخدمة)، ومعايير المراجعة، والأدلة، والمبادئ التوجيهية، إلخ.

ولكفالة مستويات عالية من المراجعة، تُنفَّذ عدة إجراءات لضمان الجودة. وهي:

- ١- وضع معايير وأساليب وإجراءات موثقة للمراجعة والامتثال لها، بما في ذلك مدونة شاملة لقواعد السلوك.
- ٢- التدريب المنتظم لموظفي المراجعة من أجل تحديث وتعزيز المهارات والمعارف في مجال المراجعة.
- ٣- التقييم المتكرّر لموظفي المراجعة من خلال إجراء اختبارات دورية للافتراضات الأساسية.
- ٤- وضع نظام جيد للإشراف على عمليات المراجعة في المقر الرئيسي والمكاتب الميدانية على حد سواء.
- ٥- إجراء استعراض مستقل لعمليات المراجعة من قِبَل فرق المراجعة الداخلية والتفتيش في المقر الرئيسي.
- ٦- الفحص الدقيق لاستنباطات المراجعة، في المكاتب الميدانية وفي المقر الرئيسي على حد سواء، من قِبَل أشخاص لا يشاركون في العمل الميداني للمراجعة، بغية ضمان أن تفي استنباطات المراجعة بمعايير الأهمية النسبية والأدلة اللازمة. وينطوي ذلك أيضاً على إجراء مناقشات مفصّلة مع الكيان الخاضع للمراجعة حول مسوّد استنباطات المراجعة.
- ٧- استعراض أوراق العمل.
- ٨- إجراء استعراض منهجي للعمليات في منتصف الفترة.

زاي- الإطار القيمي والمعرفي

معايير المراجعة الخاصة بالمراقب المالي ومراجع الحسابات العام

حدّد المراقب المالي ومراجع الحسابات العام معايير للمراجعة تستند إلى نمط معايير المراجعة المستخدمة دولياً. وقد نُشرت هذه المعايير في جميع أنحاء المنظمة وتُستخدم كأساس لتقييم عمليات المراجعة. ويجري إخضاع هذه المعايير لاستعراض مستمر وتُعدّل متى لزم الأمر، من أجل مواكبة التطورات الحاصلة على الصعيد العالمي وجعل هذه المعايير متفقة مع أفضل الممارسات. وتتماشى الطبعة الأخيرة (٢٠٠٢) من معايير المراجعة الخاصة بالمراقب المالي ومراجع الحسابات العام مع معايير المراجعة الصادرة عن منظمة الإنتوساي في عام ٢٠٠١. وتتضمّن هذه المعايير معايير أخلاقية، تماثل 'مدونة قواعد السلوك' الصادرة عن منظمة الإنتوساي.

وتشمل معايير المراجعة ما يلي:

- (أ) الافتراضات الأساسية
- (ب) المعايير العامة
- (ج) المعايير الميدانية
- (د) معايير الإبلاغ

الافتراضات الأساسية

الافتراضات الأساسية هي المقدمات المنطقية والمتطلبات الأساسية التي توجّه مراجعي الحسابات في تكوين آرائهم وإعداد تقاريرهم، لا سيما في الحالات التي لا تنطبق فيها أي معايير محدّدة.

وتحدّد الافتراضات الأساسية جملة أمور منها ما يلي:

- ١' يمتثل مراجعو الحسابات لمعايير المراجعة في جميع المسائل التي تُعتبر ذات أهمية نسبية؛
- ٢' يُطبّق مراجعو الحسابات اجتهادهم في مختلف الحالات التي تظهر أثناء سير المراجعة؛
- ٣' ضرورة وجود عملية مساءلة فعالة سارية؛
- ٤' وجوب اتساق جميع أنشطة المراجعة مع ولاية المراجعة المسندة إلى المراقب المالي ومراجع الحسابات العام؛
- ٥' ضرورة أن تتفادى المراجعة أي تضارب في المصالح بين مراجع الحسابات والكيان الخاضع للمراجعة.

المعايير العامة

تصف المعايير العامة مؤهلات فرادى مراجعي الحسابات والمؤهلات المشتركة الخاصة بالمؤسسة العليا لمراجعة الحسابات، ويمكنهم الامتثال لهذه المعايير من الاضطلاع بالمهمة المتصلة بإجراء المراجعة وإعداد تقارير بالاستنباطات المنبثقة من هذه المراجعة بكفاءة وفعالية. وترسي هذه المعايير أساس تحقيق المصدقية لعمل مراجع الحسابات والمؤسسة العليا لمراجعة الحسابات.

وتغطي المعايير العامة جوانب الاستقلالية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسلطة التقديرية المهنية ومراقبة الجودة.

المعايير الميدانية

توفّر المعايير الميدانية إطاراً عاماً لإجراء المراجعة وإدارتها.

وتنطوي المعايير الميدانية على جوانب التخطيط، والإشراف والاستعراض، وفحص الضوابط الرقابية وتقييمها، والامتثال للقوانين والقواعد واللوائح السارية، وأدلة المراجعة.

معايير الإبلاغ

توفّر معايير الإبلاغ إطاراً عاماً لمراجع الحسابات وللمؤسسة المراجعة بغرض الإبلاغ عن نتائج المراجعة.

وتشمل معايير الإبلاغ شكل ومحتوى جميع آراء وتقارير المراجعة التي يجب أن تكون متنسقة مع المبادئ المنصوص عليها فيما يتعلق بما يلي: (أ) الأهداف والنطاق، (ب) واكتمال البيانات، (ج) والمرسل إليه، (د) وتحديد الموضوع، (هـ) والأساس القانوني، (و) والامتثال للمعايير، (ز) والالتزام بالوقت.

المعايير الأخلاقية

تنطبق هذه المعايير على رئيس المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات والمسؤولين التنفيذيين، وجميع الأفراد العاملين في المؤسسة العليا المذكورة أو العاملين باسمها. وهذه المؤسسة مسؤولة عن التأكد من أن جميع مراجعي الحسابات على علم بالقيم والمبادئ الواردة في مدونة قواعد السلوك الخاصة بالمنظمة وأنهم يعملون وفقاً لها. وفيما يلي معايير المراجعة التي تنسم بأهمية أخلاقية:

- ينبغي أن يتمتع مراجع الحسابات والمؤسسة العليا لمراجعة الحسابات بالاستقلالية وأن يتجنباً تضارب المصالح مع الكيان الخاضع للمراجعة بشأن مسائل قد تخلّ باستقلاليتهما إلى حد كبير.
- يجب أن يكون لدى مراجع الحسابات والمؤسسة العليا لمراجعة الحسابات الكفاءة المطلوبة.
- يجب أن يولي مراجع الحسابات العناية الواجبة والاهتمام الواجب للامتثال لمعايير المراجعة.
- ينبغي أن يتحلّى مراجع الحسابات في كل الأوقات بالنزاهة التامة والتفاني التام لواجبه.
- على مراجع الحسابات ألا يفشي المعلومات التي حصل عليها في عملية المراجعة إلى أطراف ثالثة، سواء شفويّاً أو كتابياً.

وبالإضافة إلى ذلك، يُعتَبَر جميع موظفي المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات موظفين في الخدمة المدنية وخاضعين لقواعد (سلوك) الخدمات المدنية المركزية لعام ١٩٦٤، التي تحدد معايير السلوك والتصرف الأخلاقي. وينبغي الإخطار بالمعلومات المتعلقة بجميع المعاملات المالية والهبات المتحصّل عليها والممتلكات المكتسبة فور وقوع ذلك، ويجب الحصول على الإذن بذلك مسبقاً حيثما كان ذلك شرطاً قائماً. وقواعد السلوك هذه شبيهة جداً بمعايير السلوك الخاص بالخدمة المدنية الدولية.

منهجيات المراجعة

بالإضافة إلى معايير المراجعة، فإن أحد الجوانب المهمة لضمان الجودة في المؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات هو وصفٌ وتقنيُّ منهجية المراجعة بالنسبة لجميع أنواع المراجعات وكذلك بالنسبة للمراجعات بحسب طبيعة المعاملات. وتُستكمل هذه الإجراءات بتعليمات وتوجيهات إدارية وبنشرات تعميمية تقنية. وتتماشى هذه المنهجية مع معايير المراجعة الدولية ومع أفضل الممارسات المقبولة دولياً.

وفيما يلي المعايير والمبادئ التي وضعناها:

- ١- لوائح المراجعة والحسابات
- ٢- إطار إدارة جودة المراجعة
- ٣- معايير المراجعة
- ٤- مدونة قواعد السلوك
- ٥- دليل (مراجعة) الطلبات الدائمة
- ٦- مراجعة البيانات المالية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: جداول الحسابات الجاهزة. وهذه الجداول موضوعة بالأساس لأغراض مراجعاتنا الدولية.
- ٧- دليل مراجعة التصديق المالي
- ٨- المبادئ التوجيهية الخاصة بمراجعة الأداء
- ٩- دليل تقييم الرقابة الداخلية

١٠- المبادئ التوجيهية الخاصة بمراجعة الشراكات بين القطاعين العام والخاص

١١- دليل مراجعة تكنولوجيا المعلومات

آلية ضمان الالتزام بالمعايير المهنية

كما جاء وصفه من قبل في الفقرات السابقة، يملك المراقب المالي ومراجع الحسابات العام نظاماً مُحكماً للتأكد من أن جميع أعمال المراجعة تُجرى وفقاً لمعايير المراجعة والمنهجيات وأفضل الممارسات المنصوص عليها.

ويُضَمَّن ذلك من خلال إطار إدارة جودة المراجعة. وهناك إطار تسلسلي قائم للمبادئ التوجيهية الخاصة بالمراجعة، بدءاً بالمعايير والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالمراجعة على صعيد المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات، تليها الإرشادات الخاصة بوظائف بعينها، ثم التعليمات على مستوى الهياكل الميدانية المحلية. ويُستعرض هذا التسلسل في الإرشادات باستمرار، ويتم التخلي عن التعليمات التي تصبح غير مناسبة.

ويجري المسؤولون عن الإشراف، في المكاتب الميدانية وفي المقر الرئيسي على حد سواء، عمليات فحص لضمان الامتثال لمعايير وأدلة ومدونات المراجعة وللتعليمات التشغيلية، ويقومون في الوقت ذاته بمهام الإشراف المحددة لهم على عمليات ومخرجات المراجعة. وعلاوةً على ذلك، يجري فحص عمليات المراجعة بصورة مستقلة من قِبَل "أجنحة المراجعة الداخلية" في كل مكتب على حدة ومن جانب مدير التفقيش (رئيس وظيفة المراجعة الداخلية في المؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات) في المقر الرئيسي. ويتولى الإشراف على عمليات المراجعة موظفون كبار وفقاً لقواعد محدّدة، وتتم زيارة المكاتب الميدانية من قِبَل مندوبي المراقب المالي والمراجع العام للحسابات وكذلك من جانب المراقب المالي المذكور من وقت لآخر.

ويخضع كل تقرير خاص بالمراجعة يُعرض على البرلمان أو على السلطة التشريعية التابعة للولايات لعملية استعراض دقيق. كما يخضع كل استنباط مهم منبثق من المراجعة يُستهدف إدراجه في تقرير المراجعة لفحص واستعراض مفصّلين على مستويات متعددة، تلي ذلك مناقشات مفصلة مع فريق المراجعة الذي اقترح الاستنباط وكذلك مع الكيان الخاضع للمراجعة، من أجل التوصل إلى رأي متوازن بشأن المعاملات والتأكد من تدعيم كل استنباط بأدلة وافية بالغرض وكافية ووثيقة الصلة بالموضوع ويعوّل عليها، ومن قدرته على الصمود أمام أي فحص تشريعي.

ولدينا أيضاً نظام صارم للاستعراض على مستوى النظراء في جميع المكاتب الميدانية وفي مكتب المقر الرئيسي. ويوفّر إطار استعراض النظراء مختلف التدابير اللازمة التي تكفل مراقبة وضمان الجودة في مجال المراجعة.

ويتلقى المراقب المالي ومراجع الحسابات العام المساعدة من المجلس الاستشاري المعني بالمراجعة على أرفع مستوى، ويسدي له المجلس المشورة بشأن القضايا الاستراتيجية كما يستعرض الأساليب والإجراءات المتبعة. وتنصبّ وقائع اجتماعات المجلس، الذي يجتمع مرة كل فصل والمؤلف من أعضاء من الشخصيات القيادية في الحياة العامة والهيئات المهنية، على أنشطة المراقب المالي ومراجع الحسابات العام مع التركيز بوجه خاص على الجودة، وهو ما يعدّ بمثابة أداة مهمة في عملية ضمان الجودة.

ومن أعضاء المجلس الاستشاري المعني بالمراجعة رئيس لمعهد الهندي للمحاسبين القانونيين، وهو الجهاز المعني بوضع المعايير الأساسية في البلد في مجال حسابات المؤسسات والمراجعة في المؤسسات التجارية الخاصة.

كما نخضع لقانون الحق في المعلومات الصادر في عام ٢٠٠٥. ويساهم ذلك تلقائياً في ضمان الجودة لأن قانون الحق في المعلومات يخوّل كل مواطن في البلد التماس أي معلومات منا وفحص أي وثيقة وطلب أي نسخ مصدّقة منها.

حاء- الحفاظ على سرية العملاء

نشير إلى أن الحفاظ على السرية التامة من قِبَل موظفينا أثناء معالجتهم لوثائق الوكالة ستكون مسألة ذات أهمية قصوى. وكما ورد شرحه في الفقرات السابقة، فإننا قد وضعنا نظاماً مُحكماً لضمان السلوك الأخلاقي لموظفينا. ولدينا مدونة لقواعد السلوك ومعايير أخلاقية محددة تفرض على مراجع الحسابات أن يتّسم بالنزاهة التامة في جميع الأوقات وتمنعه من إفشاء المعلومات التي يحصل عليها في إطار عملية المراجعة إلى أطراف ثالثة، سواء شفوياً أو خطياً. ولكفالة الامتثال، يتعين أن يوقع جميع موظفي المراجعة على مذكرة ضمان عند بداية كل مهمة مراجعة. ويجري رصد السلوك الأخلاقي ويتم إيراده في تقارير الأداء السنوية الخاصة بالمسؤولين. كما يخضع الموظفون، بصفتهم من موظفي الخدمة المدنية، لقواعد (سلوك) الخدمات المدنية المركزية التي تحدد معايير السلوك والتصرف الأخلاقي. وقواعد السلوك هذه شبيهة جداً بمعيار السلوك الخاص بالخدمة المدنية الدولية. وينبغي الإخطار بالمعلومات المتعلقة بجميع المعاملات المالية والهيئات المتحصّل عليها والممتلكات المكتسبة فور وقوع ذلك، ويجب الحصول على الإذن بذلك مسبقاً حيثما كان ذلك شرطاً قائماً. وهناك بند محدد في تقرير تقييم الأداء السنوي للموظفين يتعلّق بنزاهة السلوك. وعلاوةً على ذلك، يتعيّن على كل المسؤولين تقديم إقرار سنوي بالممتلكات الثابتة. وللتعامل مع الموظفين الذين لا يلتزمون بمعايير السلوك المهني والأخلاقي المطلوبة، يتم اللجوء إلى أحكام الخدمات المدنية (قواعد التصنيف والمراقبة والظعن) لعام ١٩٦٥، التي تقتنّ كل الأساليب التأديبية بما في ذلك فرض العقوبات وإجراء تحقيقات رسمية. وتراعي هذه العملية أيضاً احتمال وجود حالات تضارب في المصالح حيث يمكن أن تتأثر قدرة المراجع على اتخاذ قرار أو حكم مستقل أو يمكن الإخلال بهذه القدرة بسبب اعتبارات اتسام الحالة بطابع شخصي، أو لاعتبارات ناتجة عن طرف ثالث، مما يفضي إلى التأثير بشكل غير لائق على مصالح الوكالة.

عدد ومستوى الموظفين المزمع إشراكهم في المراجعة

ألف- الموارد البشرية في المؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات

المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند، بوصفه مراجع الحسابات على جميع المستويات الحكومية الثلاثة في الهند - الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والسلطات المحلية (للبلديات والقرى) - هو رئيس إحدى أكبر المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في العالم. وتفتخر المؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات بما لديها من مجموعة قيّمة من الموارد البشرية، المؤهلة مهنيّاً في مجالات متنوعة، مما يمكّن المراقب المالي ومراجع الحسابات العام من الاضطلاع بمهام المراجعة حتى في مجالات بالغة التخصص. ومن شأن توفّر خبرات كهذه داخل المؤسسة أن يتيح للمراقب المالي ومراجع الحسابات العام فرصة للاستغناء عن تعيين أي مستشارين أو خبراء من الخارج أو الاستعانة بمصادر خارجية لإسناد أي عمل لها. وقد قطعنا في ذلك شوطاً طويلاً لضمان سرية العملاء.

ولموظفي المؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات وضع الموظفين الحكوميين، وعادةً ما يواصلون عملهم حتى التقاعد. وتحظى الوظائف الحكومية في الهند بوضع رفيع المستوى، لذلك فإن معدل تبديل الموظفين منخفض للغاية. كما تقتصر التعيينات على شغل الوظائف الشاغرة الناجمة عن حالات التقاعد. لذلك فإن المنظمة لديها قوة عاملة مستقرة فيما يتعلق بالخصائص ومن الناحية العددية. ولكن تبديل الموظفين في فرادى المهام مكفول من خلال التبديل الدوري بين الأجنحة المختلفة، مما يمكّنهم من توسيع مداركهم ويحول في الوقت ذاته دون الاتجاه

إلى التراخي واكتساب منافع شخصية. وهناك أيضاً تحديث مستمر للمهارات والمعارف من خلال البرامج التدريبية.

باء- الفريق الأساسي لإدارة المراجعة في الوكالة

سوف يتولى المدير العام للعلاقات الدولية، وهو في مرتبة كبير مديري المراجعة، رئاسة الفريق الأساسي لإدارة وتنظيم مشروع مراجعة حسابات الوكالة في المقر الرئيسي لمكتب المراقب المالي ومراجع الحسابات العام الهندي في نيودلهي. وسيتلقى المساعدة مباشرة من مدير العلاقات الدولية، وهو في مرتبة المدير التنظيمي المعني بالمراجعة، ومن أحد الموظفين الفنيين المعنيين بالمراجعة. وستدعم هذا الفريق مجموعات متخصصة يترأسها مسؤولون، في مرتبة مديري مراجعة كبار، متخصصون في القضايا المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ونظم تخطيط الموارد في المؤسسة، وتقييم الضوابط الداخلية والتدقيق في قضايا الاحتيال.

وسيكون الفريق الأساسي همزة الوصل بين مراجع الحسابات الخارجي وإدارة الوكالة بشأن المسائل المتعلقة بالمراجعة، وسيزود الوكالة بخدمات الاتصالات والدعم حسب الاقتضاء وعند الضرورة. وسيكون الفريق حاضراً للتفاعل مع مجلس المحافظين ومكتب الخدمات الإشرافية الداخلية. وسيساعدنا ذلك في الإلمام بدرجة أكبر بقضايا الوكالة المتصلة بالإدارة الرشيدة من خلال الاتصالات الشخصية بتمثلي الوكالة، لا سيما مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية. وبما أن الفريق الأساسي متمرس في مراجعة حسابات منظمات دولية أُسندت إلى المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند مهام المراجع الخارجي بها، فإنه يتمتع بخبرة واسعة في تسيير المراجعات وإدارة نظام ضمان الجودة فيما يخص تقارير المراجعة الدولية.

وسيضطلع الفريق الأساسي بمسؤولية التخطيط الاستراتيجي، وتقييم المخاطر، وبرمجة المراجعة، وتصميم وإدارة برامج التدريب لأفرقة المراجعة في الموقع، وفحص تقارير المراجعة وردود الإدارة عليها كجزء من عملية ضمان الجودة، ومساعدة المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند فيما يتعلق برصد المراجعات والإشراف عليها ووضع الصيغ النهائية لتقارير المراجعة.

تزويد الفريق بالموظفين

سوف تُوفد أفرقة مراجعة من الهند لإجراء المراجعة المالية ومراجعة الأداء والامتنال وتكنولوجيا المعلومات في المقر الرئيسي للوكالة والمختبرات ومكاتب الضمانات الإقليمية وغير ذلك من المواقع التي تُعتبر لازمة لضمان الثقة. وستخضع أفرقة المراجعة الموفدة لإجراء مراجعة المقر الرئيسي للوكالة، وكذلك البعثات الميدانية، لإشراف الفريق الأساسي.

تشكيل الفريق

سوف يُختار موظفو المراجعة المكفون بإجراء المراجعة في الوكالة من بين مجموعة من الفنيين المتمرسين والمؤهلين جيداً في مجال المراجعة. وسيراعى أن يكونوا من ذوي الخبرات الأساسية العالية في مجالات التخطيط والتنفيذ وإعداد التقارير عن المراجعة المالية ومراجعة الامتنال والأداء بما يغطي البرامج الاجتماعية والتقنية، والإدارات العلمية، والالتزامات التجارية، والجمعيات المسجلة وغيرها. وينضوي الخبراء الفنيون المعنيون بالمراجعة المقرر إيفادهم لإجراء المراجعة في الوكالة ضمن الفئات التالية:

(أ) فئة كبار مديري المراجعة

(ب) فئة المديرين التنظيميين المعنيين بالمراجعة

(ج) فئة المشرفين والفنيين المعنيين بالمراجعة

وسيتكون كل فريق مراجعة من أحد كبار مديري المراجعة، ومدير تنظيمي معني بالمراجعة، وموظفين فنيين معنيين بالمراجعة. وسيراعى أن تكون لدى أفرقة المراجعة خبرة في معايير وإجراءات المحاسبة والمراجعة ذات الصلة (بما في ذلك مراجعة تكنولوجيا المعلومات). وسيشترط أن تكون لديهم معرفة شاملة بقواعد الوكالة ولوائحها، وبالتعليمات الإدارية المهمة، والميزنة، والبيانات المالية، وبنظم الوكالة للمحاسبة وتكنولوجيا المعلومات. وستشكّل أفرقة المراجعة على نحو يكفل أن يكون الفريق برمته مستودعاً لكل المعارف والمهارات والخبرات اللازمة للاضطلاع بفعالية بمهام المراجعة المسندة إليه.

وسيتم ضمان مراقبة الجودة في إجراءات المراجعة من خلال إشراف الإدارة العليا في المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات، وذلك من أجل إنجاز خطة العمل بفعالية مع إيلاء الاعتبار الواجب لمعايير المراجعة والالتزام بأفضل الممارسات.

ووفقاً لما جاء في نهج العمل الذي نتبعه، ستُجرى المراجعة عبر عملية من ثلاث مراحل تشمل التخطيط والتنفيذ والإبلاغ. وسيكون كبير مديري المراجعة هو قائد الفريق والمسؤول عن ترتيب أولويات مجالات المراجعة استناداً إلى تقييم المخاطر، بما في ذلك تقييم بيئة الرقابة الداخلية. وسيضطلع كذلك بمسؤولية الرصد المتزامن لأعمال المراجعة بما يضمن الجودة والالتزام بمعايير المراجعة. كما سيظل على اتصال بالفريق الأساسي لأغراض الاسترشاد. وسيقوم المديرون التنظيميون والمشرفون على المراجعة بتنفيذ مهام المراجعة في المجالات المحددة التي يسندها إليهم كبير مديري المراجعة. وسينطوي ذلك على جمع الأدلة من خلال إجراء فحص دقيق للسجلات المالية (يدوياً وبمساعدة الحاسوب على حد سواء) وفحص المستندات الداعمة، وتحليل الاتجاهات والتباينات، وإعادة أداء الحسابات، وعقد مقابلات مع الموظفين الرئيسيين في الكيان الخاضع للمراجعة، وإجراء استبيانات، إلخ. ويتولى كبير مديري المراجعة صوغ ملاحظة المراجعة حيثما اعتُبر ذلك ضرورياً. وبعد أخذ الردود الواردة على ملاحظات المراجعة ومداومات المؤتمر الختامي في الاعتبار، سيرسل المدير العام (للعلاقات الدولية) رسالة إدارية إلى المدير العام للوكالة تتضمن قضايا المراجعة المهمة.

جيم- بناء الكفاءة المهنية الداخلية

المؤهلات المهنية

يُجري مكتب المراقب المالي ومراجع الحسابات العام، كمنظمة يعمل فيها عدد كبير من الموظفين، اختباره المهنية الخاصة على مستويات مختلفة من التسلسل الوظيفي. واجتياز هذه الاختبارات شرط مسبق إجباري لتعيين الموظفين على مستوى فني في المنظمة. وهناك اختبار مماثل يخضع له المديرون التنظيميون المعيّنون حديثاً بعد تلقي تدريب استهلاكي شامل. واجتياز هذا الاختبار ضروري لاستمرارهم في العمل. كما يُعزى الأساس المنطقي لضمان الكفاءة المهنية الأساسية والتنقيف المهني المستمر داخل المنظمة إلى انعدام وجود أي هيئة فنية خارج مكتب المراقب المالي ومراجع الحسابات العام تملك الخبرة أو الدراية اللازمة لفهم الاختلافات الدقيقة في المراجعة الحكومية.

ورغم عدم وجود شرط إجباري يُلزم موظفينا بالانضمام إلى عضوية أي أجهزة مهنية أو الحصول على ترخيص مهني خارج ما هو مُحدّد داخل منظماتنا، فإنه يجري تشجيعهم من خلال سياسة تحفيزية على نيل شهادات دولية ودرجات أعلى. وهم حائزون على درجات عليا في المحاسبة أو الشؤون المالية أو تسيير الأعمال

أو الإدارة أو القانون. ولديهم أيضاً شهادات اعتماد دولية مثل المراجع الداخلي المعتمد (CIA)، ومراجع نظم المعلومات المعتمد (CISA)، والمدير المعتمد لأمن المعلومات (CISM)، والمُدقق المعتمد في قضايا الاحتيال (CFE)، وما إلى ذلك.

التطوير المهني المستمر

حرصاً على بلوغ أرفع المستويات المهنية للموظفين، يتبع المراقب المالي ومراجع الحسابات العام سياسة تدريبية صارمة ومخططاً للتطوير المهني المستمر. والغرض من التطوير المهني المستمر هو تزويد موظفي المراجعة بمجموعات المهارات اللازمة من أجل التصدي للتحديات الناشئة عن التغييرات السريعة التي تطرأ على بيئة التشغيل. وبالتركيز على ذلك، يجري تحليل الاحتياجات التدريبية لتحديد الفجوات بين مجموعات المهارات الموجودة والمهارات اللازمة، مما يحدّد مستوى التطوير المهني المستمر.

وكجزء من هذا التركيز على تنمية القدرات، وتماشياً مع الاتجاهات والقضايا القائمة في مجال المراجعة بما في ذلك تخطيط المراجعة على أساس المخاطر، ومراجعة تكنولوجيا المعلومات، ومراجعة البيئة، ومراجعة الأداء في بيئة متزايدة التعقيد، والمراجعة الشرعية، إلخ، يجري إعداد خطة تدريبية خماسية السنوات. وتتطوي الخطة التدريبية على أهداف التدريب، ومجالات التدريب العريضة، والبنية الأساسية للتدريب وضمان جودة التدريب. وتنفذ الخطة التدريبية الخماسية السنوات من خلال إعداد خطط تدريبية سنوية توضع على أساس تحليل، يُجرى سنوياً للاحتياجات التدريبية. ولأغراض ضمان الجودة في مجال التدريب، قام المراقب المالي ومراجع الحسابات العام بصوغ معايير للتدريب. وتؤدي هذه الأنشطة التدريبية بعد ذلك عبر شبكة من معاهد التدريب.

ويقدّم مقدار وافر من التدريب من خلال شبكة ممتدة على نطاق البلد تضم تسع عشرة مؤسسة تدريبية تُدعى المعاهد والمراكز التدريبية الإقليمية. وتستهدف هذه المعاهد تحديداً المشرفين على المراجعة والفنيين وموظفي الدعم العاملين في مجال المراجعة. وتقوم هذه المعاهد بتنظيم وإجراء نحو ٦٥٠ تدريباً سنوياً، تغطي نحو ١١ ٥٠٠ موظف. ويتم إعداد وحدات نمطية تدريبية منظمة لكل موضوع يحدّد للتدريب من قِبَل مختلف المعاهد التدريبية الإقليمية. وتخضع هذه الوحدات النمطية للاستعراض من جانب خبير في الموضوع، ثم لاستعراض نظراء يجريه معهد تدريبي إقليمي آخر.

وبالنظر إلى ضرورة الربط المؤسسي فيما يتعلق بالقضايا التي تجري مناقشتها في مختلف الأفرقة العاملة، والمشاريع البحثية واللجان التابعة لمنظمة الإنتوساي ومنظمة الأوساي وفريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة، ومؤتمر المراجعين العاملين في الكومنولث وغير ذلك، تم اختيار ثمانية معاهد تدريبية إقليمية كمراكز امتياز أساسية في مواضيع متنوعة.

ولدى المؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات أكاديمية تدريبية تُدعى 'الأكاديمية الوطنية للمراجعة والحسابات' (www.naaa.gov.in)، وهي مخصصة للمديرين التنظيميين وكبار مديري المراجعة العاملين لدى المؤسسة. وتنظّم هذه الأكاديمية دورات مهنية للمديرين التنظيميين المعيّنين بالمراجعة من المعيّنين حديثاً، إلى جانب عدد كبير من الدورات الداخلية التنشيطية والمتخصصة.

ولدينا أيضاً 'المركز الدولي لنظم المعلومات ومراجعتها' (www.icisa.cag.gov.in)، المتخصص في توفير التدريب على مراجعة تكنولوجيا المعلومات والذي ينظم أيضاً برامج تدريبية دولية للمسؤولين في المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات التابعة لبلدان أخرى. وحتى اليوم، تم تنظيم ١١١ برنامجاً تدريبياً دولياً تدرّب فيها حوالي ٣٤٠٠ مسؤول من ١٢١ بلداً.

ومن أجل إضفاء عمق على التطوير المهني للموظفين مع التركيز على المجالات ذات الأولوية في كل مكتب ميداني على حدة، تضطلع المكاتب الميدانية التابعة للمراقب المالي والمراجع العام للحسابات بتنظيم دورات تدريبية داخلية متصلة بوظائف محددة.

وبالإضافة إلى البرامج التدريبية المقررة مسبقاً، تُنظَّم كذلك دورات تدريبية في الوقت المناسب للموظفين المقرَّرين إيفادهم في مهام مراجعة متخصصة.

وتعتمد سياستنا على وجوب أن يتلقَّى كل موظف مكَّافٍ بإجراء مراجعة في المنظمات الدولية تدريباً محدَّداً يتصل بمهمة المراجعة المتخصصة المسندة إليه. وستُنظَّم مثل هذه الأنشطة التدريبية أيضاً للموظفين المكَّافين بإجراء المراجعة في الوكالة.

وكجزء من قواعدها الإجرائية المعتادة، نوَّكِّد أن الموظفين الموفدين للمراجعة في الوكالة سوف يتطلَّعون بانتظام على مجالات المراجعة الجديدة والناشئة، التي تواكبها منظماتنا لكونها تترأس لجنة تبادل الخبرات التابعة لمنظمة الإنتوساي. وسينطوي ذلك على أطر محاسبية متنوعة ونظم تخطيط الموارد في المؤسسة ومعارف تتعلق بمجالات محدَّدة.

كما أننا نبعث موظفينا لحضور دورات تدريبية تُنظَّمها مؤسسات مشهورة في الهند. ولكي تجعل المنظمة موظفيها على علم بالاتجاهات والممارسات الدولية في المراجعة عموماً، فإنها توفد عدداً كبيراً منهم لحضور برامج تدريبية في الخارج. وينطوي ذلك على الأنشطة التدريبية التي تجريها منظمات الإنتوساي والأسوساي، والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، مثل مكتب المحاسبة الحكومية التابع للولايات المتحدة الأمريكية، والمكتب الوطني لمراجعة الحسابات التابع للمملكة المتحدة، ومكتب المراجع العام التابع لكندا، ومدرسة لي كوان يو للسياسات العامة في سنغافورة وغيرها. وبالإضافة إلى ذلك، يوفِّد الموظفون كذلك لحضور أنشطة تدريبية بالاستفادة من برامج التعاون التي توفرها أستراليا واليابان والمملكة المتحدة.

وكدليل على الأهمية التي توليها المنظمة للتدريب، فقد تراوح متوسط أيام التدريب للموظف الواحد خلال السنوات الثلاث الأخيرة بين ٨ و ١٠ أيام في السنة.

دال- القدرة على المراجعة في المنظمات الدولية

يملك موظفو المؤسسة الهندية العليا لمراجعة الحسابات خبرة مكثَّفة في نظم المحاسبة، واللوائح المالية، ولوائح الموظفين، والعمليات والشراء والنقل ونظم تكنولوجيا المعلومات في الأمم المتحدة وما شابهها من منظمات. وقد واكبنا كذلك التغيرات والاتجاهات الأخيرة في هذه المجالات بسبب المراجعات المستمرة التي تجريها مؤسستنا وبحكم عضويتنا في فريق المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن نتَّبَع نهجاً ديناميكياً في المراجعة قادراً على الاستجابة للظروف التي تعمل فيها كل منظمة على حدة من المنظمات التي نراجع حساباتها. وإننا نعي مدى الحضور القوي لتكنولوجيا المعلومات في عمليات المنظمات، ولدينا قدرة مناسبة على مراجعة تكنولوجيا المعلومات مما يمكِّننا من استعراض عمليات تكنولوجيا المعلومات.

ويتمتع كل موظفينا بالكفاءة في اللغة الانكليزية لأننا نعدُّ جميع تقارير المراجعة باللغة الانكليزية. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نتمتع أيضاً بكفاءة مناسبة في اللغات الفرنسية والإسبانية والعربية. لذلك، فإن الموظفين الموقَّدين للمراجعة في الوكالة ستكون لديهم المهارات اللغوية المطلوبة.

ويمكن الإشارة إلى أن موظفينا مناسبون للعمل في بيئة متعددة اللغات لأن تقارير المراجعة التي نعدّها تصدر أيضاً باللغات الإقليمية للولايات. ولديهم كذلك القدرة على العمل بمفردهم، خارج محيطهم الوطني وفي بيئات ثقافية مختلفة.

هاء- نظام الاتصالات المستخدم داخل المنظمة

تستخدم المنظمة التي يتبعها المراقب المالي ومراجع الحسابات العام بنية أساسية حديثة لتكنولوجيا المعلومات ونظماً وممارسات أمنية مناسبة. ونستخدم نظاماً مشتركاً آمناً للمراسلات باستخدام جهاز الخدمة المركزية للتبادل "مايكروسوفت". ويتم تحصين الشبكة الداخلية باستخدام نظم من طبقتين تتضمن الحاجز الواقعي والكشف عن حالات الاقتحام. ويتم نشر نظام مركزي لمكافحة الفيروسات الحاسوبية بامتداد الشبكة. وننفذ نظاماً ضخمة لتكنولوجيا المعلومات حساسة للمهام لأغراض استخداماتنا الداخلية. وينطوي ذلك على استخدام تطبيقات على منصة Oracle 11i. وقد أدت الخبرة المكتسبة في تنفيذ نظم تكنولوجيا المعلومات الضخمة داخل المنظمة إلى وجود ممارسات أمنية قوية لنظم المعلومات.

ويتولى المركز المعلوماتي الوطني، وهو المركز الوطني الأول لتقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات في القطاع العام، استضافة مواقعنا الشبكية وصيانتها. كما يزودنا المركز المذكور بخدمات الإنترنت ويدعم صيانة شبكتنا. ونقوم بمراجعات دورية للنظم وباختبارات للاختراق من أجل تحسين نظامنا الأمني. وقد عملنا كذلك على الارتقاء ببنيتنا الأساسية للاتصالات عن طريق تفعيل شبكة خاصة افتراضية مشتركة لجميع متطلبات الاتصالات في عام ٢٠١٠.

الاقتراح المالي

القسم جيم

الاقتراح المالي

أتعاب المراجعة وأشهر عمل المراجعين

سيكون مجموع أتعاب المراجعة ٢١٦ ٠٠٠ يورو في السنة، أي ما قدره ٤٣٢ ٠٠٠ يورو فيما يخص السنتين ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وحسب تقديراتنا، سنخصّص مقابل هذه الأتعاب عدداً إجماليّاً يبلغ ٥٤,٥٣ شهراً لعمل المراجعين، بما يوازي ١٦٣٦ يوم عمل فيما يتعلق بالسنتين ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

ملاحظات إيضاحية

- هذه الأتعاب محسوبة على أساس استرداد إجمالي لتكاليف المراجعة بالكامل، وتغطي كل التكاليف المحددة في مذكرة الأمانة 1/Note 2013.
- وهناك زيادة طفيفة في الأتعاب السنوية للمراجعة مقارنةً بأتعاب الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وسبب ذلك هو الشعور بالحاجة إلى زيادة مدى تغطية المراجعة على أساس تجربتنا خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣. وبناءً عليه، جرت زيادة العدد الإجمالي لأشهر عمل المراجعين من ٤٦,٣٣ شهراً خلال فترة المراجعة للسنتين ٢٠١٢ و ٢٠١٣ إلى ٥٤,٥٣ شهراً فيما يخص فترة المراجعة للسنتين ٢٠١٤ و ٢٠١٥. وهو ما قد يتطلب نشر المزيد من الموارد.
- ولا وجود لأيٍّ من عناصر التكاليف الثابتة لأننا لا نقترح فرض أي أتعاب على المراجعة. بل نقترح فقط المطالبة باسترداد التكاليف، وهي كلّها من نوعية التكاليف المتغيرة.
- ويستند حساب التكاليف إلى معدلات الأمم المتحدة لبدل الإقامة اليومي فيما يخص كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ وأسعار السفر بالطائرة المنطبقة في الوقت الراهن. ولكن أي تغييرات مادية في التكاليف بسبب زيادة معدل بدل الإقامة اليومي، وتكاليف السفر بالطائرة وتكاليف الموظفين، أو تغيير سعر الصرف ذي الصلة، أو أي تغييرات في نطاق أو برنامج العمل، أو أي تغيير يطرأ للتعبير عن بنود استثنائية لم تكن متوقعة من قبل، مسائل سيتم استعراضها مع الوكالة إما بناءً على طلبنا أو طلب الوكالة. وأي زيادة في التكاليف بسبب هذه العناصر سوف نطالب بها كتكاليف فعلية ونُرفقها بما يكفي من المستندات التي تدعم مثل هذه المطالبات. كما ستكون هذه المطالبات رهناً بموافقة الجهة المختصة في الوكالة.

تحليل تكاليفنا فيما يتعلق ببرنامج العمل المقترح

للنظر إلى عرضنا المالي من منظور صحيح، يمكن قراءته في سياق اقتراحنا التقني ومدى التغطية الذي اقترحنه للمراجعة. ويتضمّن برنامج العمل الذي نعرضه ١٦٣٦ يوم عمل فيما يخص السنتين ٢٠١٤ و ٢٠١٥. واستناداً إلى التكلفة المعروضة بما قدره ٤٣٢ ٠٠٠ يورو فيما يتعلق بهاتين السنتين، تبلغ تكلفة يوم العمل الواحد الواردة في عرضنا ٢٦٤,٠٦ يورو، وهو ما يمكن التعبير عنه كذلك حسب تكلفة ساعة العمل الواحدة بمبلغ ٣٣,٠٠ يورو فقط.

المختصرات المستخدمة في الوثيقة

المنظمة الآسيوية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات	منظمة الأوسوساي
منظمة الأغذية والزراعة	الفاو
الوكالة الدولية للطاقة الذرية	الوكالة
المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة	منظمة الإنتوساي

ملخص بشأن ترشيح المراقب المالي ومراجع الحسابات العام في الهند
لأغراض تعيين المراجع الخارجي للوكالة لعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥

المعلومات المطلوبة ^١	الهند
السيرة الذاتية للمرشح	قُدِّمت السيرة الذاتية لمراجع الحسابات العام
تفاصيل الأنشطة الوطنية والدولية التي يضطلع بها مكتب مراجع الحسابات العام	شمل ذلك تفاصيل عن أنشطة المراجعة الوطنية والدولية.
تعيين نطاق أنشطة المراجعة المزمع تنفيذها	شمل ذلك تعيين نطاق المراجعة وكذلك مدى أنشطة المراجعة
تخصصات المراجعة المتوقع توفُّرها	قُدِّم وصف لعدد من تخصصات المراجعة المتوفِّرة
أتعاب المراجعة المقترحة شاملة الرواتب المتعلقة بالمراجعة، وتكاليف أعمال السكرتارية والأعمال الداعمة الأخرى، وتكاليف السفر ونفقات إعاشة المراجع الخارجي ومعاونه.	قُدِّمت أتعاب للمراجعة قدرها ٤٣٢ ٠٠٠ يورو فيما يخص عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥.
عدد أشهر عمل المراجعين المقرر تكريسها لإجراء المراجعة	قُدِّرت بما مقداره ٥٤,٥٣ شهر عمل للمراجعين فيما يخص المهمة المتعلقة بعامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

^١ مذكرة من الأمانة بتاريخ ٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣.